٣٧ م/٤

٢٠١٤-٢٠٢١

الاستراتيجية المتوسطة الأجل

منظمة الأمم المتحدة
للتربية والعلم والثقافة

منظمة الأمم المتحدة
للتربية والعلم والثقافة

٣٧ م/ ٤

٢٠١٤-٢٠٢١

الاستراتيجية المتوسطة الأجل

بالصيغة التي وافق عليها المؤتمر العام في دورته السابعة والثلاثين (قرار المؤتمر العام ٣٧م/١) وأقرها المجلس التنفيذي في دورته الرابعة والتسعين بعد المائة (القرار ١٩٤م ت/١٨)

من منشورات
ممظمة الأمم المتحدة
للتربية والعلم والثقافة، ٢٠١٤
Place de Fontenoy, 75352 PARIS 07 SP ,7

نضد وطبع في ورش اليونسكو

صورة الغلاف: Shutterstock/cluckva ©

© اليونسكو ٢٠١٤

طبع في فرنسا

جدول المحتويات

مقدمة المديرة العامة ٥

أولاً - البيئة الدولية المتغيرة ومشهد التنمية ٨

ثانياً - المبادئ التوجيهية الخاصة بإعداد الاستراتيجية المتوسطة الأجل للفترة ٢٠١٤-٢٠٢١ (الوثيقة ٣٧م/٤) ١٢

ثالثاً - بيان الرسالة ١٣

رابعاً - الوظائف ١٤

خامساً - الأولويتان العامتان ١٥

سادساً - الهدفان الشاملان ١٦

سابعاً - الأهداف الاستراتيجية ١٧

الهدف الاستراتيجي الأول:

مساندة الدول الأعضاء في تطوير نظم التعليم لتعزيز التعلّم الجيد والجامع مدى الحياة لصالح الجميع ١٨

الهدف الاستراتيجي الثاني:

تمكين الدارسين من أن يكونوا مواطنين عالميين مبدعين ومسؤولين ١٩

الهدف الاستراتيجي الثالث:

النهوض بالتعليم للجميع ورسم ملامح جدول الأعمال الدولي المقبل للتعليم ٢٠

الهدف الاستراتيجي الرابع:

تعزيز نظم وسياسات العلوم والتكنولوجيا والابتكار- على المستوى الوطني والإقليمي والعالمي ٢١

الهدف الاستراتيجي الخامس:

تعزيز التعاون الدولي في مجال العلوم بغية التصدي للتحديات الهامة في تحقيق التنمية المستدامة ٢٢

الهدف الاستراتيجي السادس:

دعم التنمية الاجتماعية الشاملة وتعزيز الحوار بين الثقافات بغية تحقيق التقارب بينها ونشر المبادئ الأخلاقية ٢٣

الهدف الاستراتيجي السابع:

حماية التراث وتعزيزه ونقله ٢٤

الهدف الاستراتيجي الثامن:

تشجيع الإبداع وتنوع أشكال التعبير الثقافي ٢٥

الهدف الاستراتيجي التاسع:

تعزيز حرية التعبير وتنمية وسائل
الإعلام والانتفاع بالمعلومات والمعارف ٢٦

استجابة اليونسكو لأوضاع ما بعد النزاعات وما بعد الكوارث........ ٢٨

ثامناً – التوجه القيادي نحو تحقيق الفعالية والتوجه الإداري نحو تحقيق النتائج ٢٩
١ – تحسين ملاءمة برنامج اليونسكو واتساقه وتركيزه ٣٠
٢ – إرساء ثقافة تحقيق النتائج ٣٠
٣ – العمل على نحو أقرب إلى الميدان ٣١
٤ – تعزيز مشاركة اليونسكو في منظومة الأمم المتحدة........ ٣١
٥ – تنفيذ استراتيجية شاملة بشأن الشراكات........ ٣٢
٦ – التعاون مع اللجان الوطنية لليونسكو ٣٣
٧ – تعبئة الموارد الخارجة عن الميزانية........ ٣٣
٨ – تطبيق إدارة فعالة للموارد البشرية ٣٣
٩ – إدارة المعارف، وتكنولوجيات الاتصال ٣٤
١٠– إبراز الصورة وإعلام الجمهور ٣٤
١١– التوجه نحو الممارسات الذكية والخضراء........ ٣٥

مقدمة المديرة العامة

يتعيّن على اليونسكو أن تضطلع بدور فريد في ترسيخ أسس السلام الدائم والتنمية المنصفة والمستدامة. ويُمثل النهوض بالتعاون في مجالات التربية والعلوم والثقافة والاتصال والمعلومات قضايا استراتيجية في عصر تواجه فيه المجتمعات في شتى أنحاء العالم ضغوطاً متزايدة تدفع نحو التغيير ويواجه فيه المجتمع الدولي تحديات جديدة.

وتمُثل الوثيقة ٣٧م/ ٤ التي وافق عليها المؤتمر العام فرصة سانحة تُتيح للدول الأعضاء وضع رؤية استراتيجية مشتركة تسترشد بها المنظمة في فترة الأعوام الثمانية القادمة وفي القرن الذي نحن فيه. وهذه فرصتنا لتحديد دور اليونسكو بمزيد من الدقة وتعزيز أثر المنظمة وأدائها، كما أنها فرصة سانحة لكي نرسم مساراً جديداً لليونسكو في حلتها الجديدة التي أضفيت عليها الحيوية والملاءمة والقدرة على الصمود أمام الصعوبات. وإن التوجهات الاستراتيجية المبيّنة في هذه الوثيقة ستُدرج في وثيقتين متتاليتين من وثائق البرنامج والميزانية، بدءاً من الوثيقة ٣٧م/ ٥، يشمل كل منهما دورة مدتها أربعة أعوام، بينما سيجري تخصيص الميزانية للبرامج على أساس فترة عامين.

وانطلاقاً من تفويض اليونسكو الإنساني وخبرتها العريقة المستمدة من الاضطلاع بدور البوصلة، يجب أن تتجلى في الوثيقة ٣٧م/ ٤ الاهتمامات المشتركة لجميع الدول الأعضاء. ولهذا السبب، ارتكز إعداد هذه الوثيقة على التشاور والتداول، وفقاً لما طلبه المؤتمر العام في دورته السادسة والثلاثين.

وتمثل مقتضيات إصلاح اليونسكو منطلقات في هذا الشأن. ويجب أن يتماشى هذا الإصلاح مع متابعة تنفيذ توصيات التقييم الخارجي المستقل لليونسكو، وأن يركز الاهتمام على التوجهات الرئيسية الأربعة المتفق عليها لتحقيق التغيير:

- زيادة تركيز أنشطة اليونسكو؛
- جعل اليونسكو أقرب إلى الميدان؛
- تعزيز المشاركة في أنشطة الأمم المتحدة؛
- تطوير شراكات اليونسكو وتعزيزها.

وتنطوي الوثيقة ٣٧م/ ٤ على سعي إلى الاعتماد على «ملاءمة برامج اليونسكو الرئيسية الخمسة أو مجالات اختصاصها الخمسة» وإلى وضع «اقتراحات واضحة لبنى ابتكارية وشاملة وفعالة ولتنفيذ البرنامج، فضلاً عن تعزيز الجمع بين التخصصات».

ويجب علينا تعزيز عمل المنظمة في جميع مجالات اختصاصها، مسترشدين في ذلك بضرورة المضي قدماً في تركيز الأنشطة، وزيادة الملاءمة، والنهوض بالابتكار.

ويجب علينا في هذه المرحلة الحرجة أن نعزز المنظمة لكي يتسنى لها تعظيم أثرها والارتقاء بالتركيز في أدائها. ولا يجوز إضعاف قدرات اليونسكو ومواطن قوتها المعهودة. وتظل الاستراتيجية المتوسطة الأجل وفية لأهداف اليونسكو، مع الحرص على تهيئة المنظمة بحيث تكون أكثر قدرة على الصمود أمام الصعوبات، وأكثر مرونة، وأكثر ملاءمة للغرض المنشود.

وفيما يلي بعض الأهداف التي تم الاسترشاد بها لدى إعداد هذه الوثيقة:

- توضيح المزايا النسبية لليونسكو وإسهاماتها في تسريع وتيرة إنجاز الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية المزمع تحقيقها بحلول عام ٢٠١٥، وفي رسم ملامح خطة التنمية لفترة ما بعد عام ٢٠١٥، ولا سيما لتضمينها في المقام الأول إبرازاً لأهمية التعليم وللإسهامات التي تقدمها العلوم والثقافة والاتصال والمعلومات. ويجب أن تتضمن الأهداف الإنمائية للألفية ومجموعة الأهداف التي ستحل محلها من بين الأهداف المتفق عليها دولياً نتائج قابلة للقياس ومرتبطة بجدول زمني، مع الاعتراف في الوقت ذاته بالأهداف «اللينة» والصعبة القياس، وهي أهداف بالغة الأهمية لإحلال السلام وتحقيق التنمية المنصفة والمستدامة. وتبيّن الوثيقة ٣٧م/ ٤ كيف ستُعزز كل أولوية استراتيجية أدوار اليونسكو القيادية العالمية وكيف ستؤدي اليونسكو مهامها على نحو فعّال من خلال التعاون مع منظومة الأمم المتحدة على الصعيد العالمي والإقليمي والقطري.

- تعزيز مشاركة اليونسكو ومزاياها النسبية في إصلاح منظومة الأمم المتحدة التي تتوجه أكثر فأكثر نحو التعاون وتوحيد الأداء، ولا سيما على الصعيد القطري، في السعي إلى تحقيق أهداف التنمية المتفق عليها دولياً وأولويات التنمية. وتسهم اليونسكو في التوجه نحو إنجاح تعاون منظومة الأمم المتحدة على الصعيد القطري والإقليمي والعالمي، سعياً إلى بناء منظومة للأمم المتحدة قوية وفعالة و»ملائمة للغرض» وقادرة على تنفيذ أنشطتها بما يرقى إلى مستوى التطلعات الرفيع الذي تتوقع الدول الأعضاء أن تحققه المنظمة، وفقاً لما يرد في الاستعراض الشامل الذي يجرى كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية. وستشارك اليونسكو مشاركة كاملة في الآليات المشتركة بين الوكالات، وذلك بعدة وسائل منها تولي مواقع قيادية في مجلس الرؤساء التنفيذيين المعني بالتنسيق وفي أهم هيئاته الفرعية وكذلك في الأفرقة القطرية التابعة للأمم المتحدة. وعلى صعيد السياسات والموضوعات، ستواصل اليونسكو الاضطلاع بمهام قيادية و/أو تنسيقية في عدد من المبادرات على صعيد منظومة الأمم المتحدة، ومنها المبادرتان الجديدتان للأمين العام للأمم المتحدة – مبادرة «التعليم أولاً» العالمية و»المجلس الاستشاري العلمي» -اللتان ستحددان ملامح ومضمون خطة التنمية لفترة ما بعد عام ٢٠١٥، ولكنها ستظل في الوقت ذاته ملتزمة كل الالتزام، في ميدان التعليم، بحركة التعليم للجميع؛

- تنفيذ استراتيجيات وجيزة مع تركيز مواضيعي واضح ونواتج وأهداف منشودة قابلة للتحقيق فيما يخص الأولويتين العامتين، أي الأولوية العامة المتمثلة في أفريقيا والأولوية العامة المتمثلة في المساواة بين الجنسين، مع مراعاة نتائج عمليات التقييم بغية ضمان تحقيق الفعالية وإحداث أثر ملموس؛ أما الاستراتيجية التنفيذية الخاصة بأفريقيا وخطة العمل بشأن تحقيق المساواة بين الجنسين، اللتان وافق عليهما المؤتمر العام، فتردان في مطبوعين استراتيجيين منفصلين يكملان الوثيقة ٣٧م/٤.

- تعميم أنشطة محددة تتعلق بالشباب – مع إصدار مطبوع تكميلي يضم الاستراتيجية الخاصة بالشباب – وبأقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية – وفقاً لما دعا إليه المؤتمر العام في قرار مخصص لذلك – وأشد الفئات الاجتماعية تهميشاً؛

- الإسهام في بناء مجتمعات المعرفة، وذلك بعدة وسائل منها الاعتماد على تكنولوجيات المعلومات والاتصالات وعلى الإنترنت؛

- تطبيق نهج قائم على السلام والتنمية وحقوق الإنسان لتزويد الوثيقة ٣٧م/٤ ككل بتوجه استراتيجي متماسك.

وإنني مصممة على أن تكون الأنشطة الجامعة للتخصصات المبدأ الذي يُسترشد به في الأنشطة المبينة في كل أقسام الوثيقة م/٤. ويقترن كل هدف من الأهداف الاستراتيجية الواردة في الوثيقة ٣٧م/٤ بمجالات تركيز مواضيعية ترد في الوثيقة م/٥ وترتبط بنتائج منشودة واضحة يراد تحقيقها في نهاية فترة الأعوام الأربعة.

وتسلط الوثيقة ٣٧م/٤ الضوء على إقامة الشراكات الاستراتيجية وتدعيمها مع مجموعة كبيرة من شركاء اليونسكو، من المجتمع المدني والمؤسسات الخاصة إلى القطاع الخاص والمنظمات المتعددة الأطراف، استناداً إلى الاستراتيجية الشاملة الخاصة بالشراكات التي اعتمدها المجلس التنفيذي في دورته التسعين بعد المائة.

ويرد في ختام الوثيقة ٣٧م/٤ فصل مستقل عن الإدارة يضم مبادئ وأهدافاً واسعة النطاق للإدارة والميزنة القائمتين على النتائج، والمساءلة على النتائج، والحضور الميداني، والشفافية، وتحقيق الفعالية من حيث التكاليف.

ويجب علينا أن نُطلع العالم على جميع الجهود التي تبذلها المنظمة من أجل المضي قدماً في إبراز صورتها وإذاعة صيتها. وإنني عازمة على المضي قُدماً في وضع استراتيجية اتصال فعالة من أجل تدعيم الترويج وتوسيع نطاق انتشار اليونسكو لدى الأعداد الكبيرة من الأطراف المعنية والشركاء وأنصار المنظمة.

وإن التغيرات الجارية حالياً في شتى أنحاء العالم تقتضي من الجميع تجديد الالتزام بالمبادئ التي تسترشد بها هذه المنظمة. كما أن تحقيق السلام الدائم والتنمية المنصفة والمستدامة يستلزم تعاوناً دولياً في يومنا هذا وأكثر من أي وقت مضى. ولا يمكن إرساء هذه الأسس على ترتيبات سياسية واقتصادية فحسب، بل يجب بناؤهما في عقول البشر، نساءً رجالاً. وإننا نعيش في عصر جديد تكثر فيه القيود التي تثقل كاهل موارد كوكبنا وثرواتنا المادية. وفي هذا السياق، يجب علينا أن نبلغ مدى أبعد بكثير في استغلال الطاقة الفريدة والمتجددة التي تتسم بأقصى درجات القوة، ألا وهي الابتكار. فيجب على اليونسكو تعزيز عملها لتحرير كامل طاقات الإبداع البشري بوصفه مصدراً للصمود في وجه الصعوبات في عصر دائم التغير، وبوصفه منبعاً للإبداع والنمو. ويُعد التعاون في مجالات التربية والعلوم والثقافة والاتصال والمعلومات أمراً عاجلاً في هذا السياق أكثر مما كان عليه في أي وقت مضى.

ويجب أن تكون حقوق الإنسان وكرامة كل امرأة ورجل نقطة انطلاقنا ومقياس نجاحنا، فالبشر في نهاية المطاف هم المنتفعون بأنشطتنا والأطراف المعنية بها. ويستدعي عصرنا الحالي اعتماد نزعة إنسانية جديدة تجمع بين التنمية البشرية وصون كوكب الأرض وتتيح انتفاعاً متساوياً للجميع بمزايا التعليم والثقافة والاتصال والمعلومات. ويجب أن تقوم هذه النزعة الإنسانية الجديدة على تطلعات متجددة نصبو من خلالها إلى تحقيق المساواة والاحترام والتسامح والتفاهم، ولا سيما بين الشعوب ذات الثقافات والمعتقدات المختلفة. ويجب أن تسعى إلى إقامة مجتمعات منفتحة على الجميع، يُحركها اهتمام عميق بتحقيق العدالة الاجتماعية وبصون التنوع.

ويقتضي ذلك اعتماد الرؤية الاستراتيجية المبيّنة في الوثيقة ٣٧م/٤. ويجب علينا أن نواصل مسيرة الإصلاح من أجل تمكين اليونسكو من أن تصبح منظمة أكثر تركيزاً وفعالية وأفضل أداء.

باريس، ٦ شباط/فبراير ٢٠١٤
إيرينا بوكوفا

أولاً - البيئة الدولية المتغيرة ومشهد التنمية

١ - إن استراتيجية اليونسكو المتوسطة الأجل لفترة ٢٠١٤-٢٠٢١ تستجيب للتغير السريع والتعقيد المتزايد وانعدام اليقين والاتجاهات والتحديات المستجدة التي تشهدها الساحة الدولية.

(أ) ارتفع عدد سكان العالم بما يقارب ثلاثة أمثال منذ عام ١٩٤٥ وحتى الآن، وأصبح اليوم يبلغ سبعة مليارات نسمة. ويقترن هذا التحول الديموغرافي الكبير بمجموعة من الظواهر المعقدة منها ازدياد التوسع العمراني، والإفراط في استغلال الموارد الطبيعية، وتسارع التلوث والتدهور البيئيين، والتقدم النسبي في أعمار السكان، وحركات الهجرة على الصعيدين الدولي والقطري، والفجوة الآخذة في الاتساع بين المناطق الريفية والمناطق الحضرية. ونصف عدد سكان العالم تقل أعمارهم عن ٢٥ سنة. ومن المتوقع أن ترتفع نسبة الشباب في البلدان النامية إلى ٨٩,٥٪ في عام ٢٠٢٥. وسيتعين على هؤلاء الشبان والشابات أن يواجهوا العواقب المترتبة على الاستخدام غير المستدام لموارد الأرض. وفي حين يملك الشباب طاقات هائلة لإحداث التغييرات المرجوة، فإنهم يفتقرون إلى ما يلزمهم من موارد وفرص في مجال التربية والعلوم والثقافة والاتصال لتنمية قدراتهم الذاتية والحصول على عمل لائق والمشاركة في الأنشطة المدنية والتفاهم مع الآخرين. وبإمكان الشباب أن يحدثوا التغييرات المرجوة إذا أُتيحت لهم إمكانية الانتفاع بالتعليم وإذا تم تدعيم مشاركتهم في عملية اتخاذ القرارات. ولا يُعتبر الشباب محركاً للنمو الاقتصادي فحسب، بل يُعتبرون أيضاً قوةً تتيح إحداث التحولات الاجتماعية المطلوبة وتحقيق التقدم. ويمثل السلام والتنمية المنصفة والمستدامة هدفين أساسيين في هذا الصدد.

(ب) ويزداد التقارب بين بلدان العالم شيئاً فشيئاً. وأظهرت السرعة التي انتشرت بها الأزمات الاقتصادية والاجتماعية وأزمات الغذاء والطاقة والمناخ منذ عام ٢٠٠٧ قوة أوجه الترابط بين الدول والمجتمعات، وأبرزت أيضاً ضعف حال بعض البلدان والفئات السكانية، ولا سيما النساء والشباب، وسلطت الضوء على استمرار العنصرية وممارسات التمييز، وبيّنت الروابط الشديدة الوضوح بين مختلف القطاعات. ولا يمكن لأي بلد، مهما عظم شأنه، أن يواجه بمفرده ما استجد من تحديات. وتكتسي القيم والمعايير المشتركة أهمية متزايدة في الجهود الرامية إلى تحقيق السلام والازدهار على الصعيد العالمي. وتزداد أهمية الحوار والتقارب بين الثقافات في المساعي الهادفة إلى تحقيق الاندماج الاجتماعي والتفاهم والسلام الدائم. ويُعتبر الإقبال المتزايد على التعاون الدولي خير دليل على الاعتراف الفعلي بأهمية العمل المتعدد الأطراف.

(جـ) ولا يزال تغير المناخ يمثل مصدر قلق بالغ يهدد مستقبل البشرية، وقد وصفه الأمين العام للأمم المتحدة قائلاً إنه يمثل التحدي الذي يميز عصرنا. ويطرح تغير المناخ مشكلة عالمية معقدة إذ يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالعديد من القضايا الأخرى، بما في ذلك التنمية الاقتصادية، والحد من الفقر، والتعليم من أجل التنمية المستدامة. ويقتضي التصدي لظاهرة تغير المناخ والتقلبات المناخية عملاً شاملاً تتضافر فيه العلوم والثقافة والتعليم والاتصال والمعلومات.

(د) وأوشكنا أن نستنفد طاقات الأرض البيوفيزيائية. ويتطلب النطاق الراهن للاستغلال غير المسبوق لمواردنا الطبيعية تحسين مختلف الأساليب المتبعة في حوكمة وإدارة موارد الأرض الطبيعية. وأثبت مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (مؤتمر قمة ريو+٢٠) أن مسألة اتّباع نهج إنمائي يراعي القضايا الاقتصادية والاجتماعية والبيئية أصبحت ذات أهمية عالمية. وتمثل العلوم الطبيعية والاجتماعية محركاً أساسياً لتحقيق الاستدامة وبناء اقتصادات ومجتمعات تحترم البيئة. ولا بد من إيلاء عناية خاصة للدور المحوري الذي تؤديه المحيطات والمياه العذبة والتنوع البيولوجي في هذا الصدد، وهو أمر جرى تأكيده مجدداً في مؤتمر قمة ريو+٢٠. ومن المؤكد أن التعليم من أجل التنمية المستدامة سيكون له دور بالغ الأهمية في تغيير العادات والقيم وأنماط الاستهلاك لدعم الجهود الرامية إلى تحقيق التنمية المستدامة. وباتت أخلاقيات العلوم والتكنولوجيا، بما في ذلك أخلاقيات البيولوجيا، تستقطب اهتماماً متزايداً. وأخذ ينصبّ الاهتمام في الآونة الأخيرة على دور الثقافة بوصفها دافعاً لعجلة التنمية المستدامة.

(هـ) إن أكثر من ٤٠٪ من سكان العالم يعيشون على بعد أقل من ١٠٠ كم عن السواحل، ومن المتوقع أن ترتفع هذه النسبة إلى ٧٥٪ بحلول عام ٢٠٢٥. وسيؤدي التوسع العمراني السريع إلى ظهور المزيد من المدن الساحلية الكبرى التي يقطنها ١٠ ملايين نسمة أو أكثر. وتقع ١٣ مدينة من بين المدن الكبرى العالمية العشرين على السواحل، وثمة ٧٠٠ مليون نسمة تقريباً يعيشون في مناطق ساحلية منخفضة لا يصل ارتفاعها عن مستوى سطح البحر إلى عشرة أمتار. بيد أن المحيطات أصبحت أكثر هشاشة بعد أن كان يُعتقد في الماضي أنها تمثل منطقة شاسعة قادرة على التصدي، وعلى استيعاب كميات لامتناهية من النفايات، وقادرة على تحمل الضغوط الناجمة عن النمو السكاني وأنشطة الصيد والملاحة. فإن ٤٠٪ على الأقل من مساحة المحيطات في العالم «تتأثر تأثراً بالغاً» بالأنشطة البشرية، و٦٠٪ من أكبر النظم الإيكولوجية البحرية في العالم والتي يرتكز عليها العديد من سبل المعيشة، قد تم تخريبها أو يجري استخدامها على نحو غير مستدام. ومن شأن ذلك أن يؤثر مباشرة في التنمية المستدامة، إذ إن رفاه مئات الملايين من البشر مرهون بنوعية البيئة البحرية ويعتمد على مدى توافر الموارد البحرية الحية اللازمة لرفاهيتهم.

(و) ومع أنه تم الحد من ظاهرة الفقر المدقع، فإن أوجه التفاوت تتفاقم داخل البلدان وفيما بينها. وتفرض أوجه التفاوت المتزايدة تحديات جديدة على صعيد التمتع بحقوق الإنسان، وقيم العدالة الاجتماعية، والتضامن والانفتاح على الجميع. فهي تؤدي إلى انعدام التكافؤ في الانتفاع بالتعليم الجيد، وفي الاستفادة من المعلومات العلمية، وفي ممارسة حرية التعبير

والحق في المشاركة في الحياة الثقافية. ويُعد الحد من أوجه التفاوت تحدياً استراتيجياً رئيسياً. ومع أن نسبة السكان الذين يعيشون بأقل من ١,٢٥ دولار أمريكي في اليوم الواحد – وهو المبلغ الذي يحدد الفقر المدقع – تراجعت بمقدار النصف بين عامي ١٩٨١ و٢٠٠٨، منخفضةً من ٥٢٪ إلى ٢٢٪، أي من ١,٩ مليار نسمة إلى ١,٣ مليار، فإن أوجه التفاوت الاجتماعي والاقتصادي ارتفعت نسبياً. وقد ازداد انتشار الفقر المطلق في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. وما زالت أوجه التفاوت بين الجنسين تشكل مصدر قلق في شتى أنحاء العالم. ولا تمثل الفروق في الدخل تحدياً بالنسبة إلى البلدان النامية فحسب، بل تمثل أيضاً تحدياً مشابهاً بالنسبة إلى العديد من الدول الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.

(ز) وأُحرز تقدّم كبير في مجالَي محو الأمية والانتفاع بالتعليم خلال السنوات العشر الماضية نتيجةً لأنشطة التعبئة غير المسبوقة التي تم الاضطلاع بها على الصعيدين الدولي والوطني من أجل تعزيز حركة التعليم للجميع. ومع ذلك، لم ينتهِ تنفيذ أنشطة التعليم للجميع، وتزداد الحاجة إلى تحسين جودة التعليم وجدواه وإلى دعم البلدان في تطوير المجالات التعليمية التي لا تحظى عادةً بالاهتمام، ومنها الرعاية والتربية في مرحلة الطفولة المبكرة، والتعليم الثانوي، والتعليم في المجال التقني والمهني، والتعليم العالي والبحوث. وأصبحت مسألة استعراض المضامين التعليمية وعمليات التعلّم والتدريس – بما في ذلك تعليم العلوم، والتعليم والتدريب في المجال التقني والمهني، والتعليم من أجل المواطَنة العالمية، وتعلّم العيش معاً – وكذلك مسألة تقييم نتائج التعلّم، من الموضوعات التي تحظى باهتمام متزايد في أغلبية الدول الأعضاء. ولم يعد بمقدور النظم التعليمية التي صُممت للنصف الثاني من القرن العشرين أن تلبي متطلبات مجتمعات المعرفة في القرن الحادي والعشرين.

(ح) وتحظى الثقافة باعتراف متزايد بوصفها وسيلة وقوة دافعة لتحقيق التنمية المستدامة والسلام والتقدم الاقتصادي. وتُحافظ الثقافة بأشكالها المتعددة على الترابط بين المجتمعات والدول. ويبيّن ظهور الاقتصاد الإبداعي جدوى الثقافة بالنسبة إلى الرفاه الاقتصادي والاجتماعي للبلدان، وهو أمر يؤكده الإقبال المتزايد للمدن على الانضمام إلى شبكة اليونسكو للمدن المبدعة. ويتعين الاهتمام بمسألة صون وحماية التراث الثقافي ككل، بما في ذلك التراث الثقافي المغمور بالمياه، وبموضوع مكافحة الاتجار غير المشروع بالممتلكات الثقافية في جميع البلدان، ولا سيما في المناطق المتأثرة بالنزاعات.

(ط) ويزداد تنوع احتياجات البلدان وقدراتها يوماً بعد يوم. ويشير التنصيف المعتمد حالياً في الأمم المتحدة إلى أن ٤٩ بلداً ما زالت تُعتبر من أقل البلدان نمواً في العالم وأن نصف عدد سكان العالم يعانون من الفقر المدقع. ويفيد التصنيّف الخاص بالبنك الدولي بأن العالم يشمل ٨٦ بلداً متوسط الدخل تضم ثلث سكان الأرض الذين يعيشون بأقل من دولارين أمريكيين في اليوم الواحد، ويمثل هذا المبلغ حد الفقر. وتبرز اليوم في مختلف مناطق العالم، ولا سيما في أفريقيا، مراكز جديدة للنشاط الاقتصادي تقترن بتحديات واحتياجات مختلفة، وهو أمر يؤثر في التحولات الاجتماعية. وفي الوقت عينه، تبقى أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية أكثر عرضةً من غيرها لمخاطر الأزمات وآثار تغير المناخ والتدهور البيئي. ويشكل ارتفاع عدد البلدان المتوسطة الدخل تطوراً بالغ الأهمية يزعزع الأسس التي ترتكز عليها نماذج التعاون التقليدية. ففي عام ١٩٩٠، كان ٩٠٪ من أشد سكان العالم فقراً يعيشون في بلدان منخفضة الدخل. أما اليوم، فيعيش ٧٥٪ منهم في بلدان متوسطة الدخل.

(ي) ويبقى السلام والأمن تحديين رئيسيين من التحديات التي يواجهها العالم. فالنزاعات ما زالت تهدد التقدم الإنمائي الهش في الكثير من البلدان النامية. ويعيش أكثر من ١,٥ مليار شخص في بلدان متأثرة بنزاعات عنيفة، وتفيد التقديرات بأن ٤٠٪ من البلدان الهشة والبلدان التي تعيش أوضاع ما بعد النزاع قد تعود إلى دائرة النزاع في غضون عشر سنوات. وفي الوقت ذاته، ثمة بلدان كثيرة تنشط في سبيل تحقيق الانفتاح الديمقراطي أو تحشد قواها لضمان احترام حقوق الإنسان ومراعاة كرامته وحرياته. ويمثل ذلك فرصةً للوفاء بالوعد العالمي المتمثل في تحقيق تحرر البشرية وإرساء نزعة إنسانية جديدة. ويقتضي ازدياد عدد البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية، بما في ذلك البلدان التي تشهد تحولاً ديمقراطياً، اعتماد أساليب جديدة لمواكبتها في جهودها. فلم يعد بالإمكان التعاطي مع هذه الأوضاع باستخدام أدوات الدعم التقليدية. وفي حين تراجع عدد البلدان التي تعيش أوضاع «ما بعد النزاع» بالمعنى الدقيق للكلمة، فإن خمس سكان العالم يعيشون في ظل توترات دائمة ويتعرضون لعوامل ضغط متعددة مثل التنازع على الانتفاع بالموارد، ولا سيما بالمياه العذبة، وانتشار أوجه التفاوت الاجتماعي والاقتصادي ومختلف أشكال العنف. وتجدر الإشارة إلى أن مراعاة هذه الأوضاع غير المستقرة وتقديم الدعم لمنع النزاعات ولمساندة البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية و/أو التي تعاني من هشاشة الأوضاع يتطلبان اعتماد نهوج شاملة ومنسَّقة وطويلة الأجل، مع التركيز في المقام الأول على بناء القدرات في مجالات التربية والثقافة والعلوم، ومن خلال هذه المجالات. وتؤدي عوامل الاستدامة والاستمرارية والقدرة على الصمود دوراً بالغ الأهمية في هذا الصدد. وستكون الخبرات المكتسبة في تعزيز ثقافة السلام واللاعنف وفي تشجيع الحوار بين الثقافات مهمة جداً في هذا المسعى، شأنها في ذلك شأن الدروس المستخلصة من دعم البلدان التي تعيش أوضاع ما بعد النزاعات وما بعد الكوارث في التصدي للمشكلات الجديدة التي تواجهها البلدان الهشة والبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية.

(ك) وتغيرت الأنشطة المضطلع بها في مجال التنمية مع ظهور شراكات جديدة وأساليب جديدة للتعاون تركز في المقام الأول على تولي الجهات الوطنية لزمام الأمور وعلى الجودة العالية للخدمات المقدمة والمساءلة المتبادلة. وتعزّز التكامل الإقليمي في شتى أرجاء العالم نتيجةً لازدياد الالتزام بأطر التعاون الإقليمي واتساع نطاق التعاون فيما بين بلدان الجنوب وبين بلدان الشمال والجنوب. وأصبحت علاقات التعاون الاقتصادي وغير الاقتصادي بين البلدان النامية أقوى مما كانت عليه في أي وقت مضى. ويضع التعاون الثنائي الآخذ في الاتساع

ضغوطاً متزايدة على منظومة الأمم المتحدة لتحقيق نتائج عالية الجودة ولتنفيذ عملها بفعالية وكفاءة. وسيبقى السعي إلى تعزيز الاتساق على نطاق منظومة الأمم المتحدة استناداً إلى الإنجازات التي تحققت في إطار مبادرة «توحيد الأداء» ذا أهمية كبيرة في جدول أعمال المنظمة. وأكد الأمين العام للأمم المتحدة هذا الأمر عندما دعا في برنامج العمل الخمسي (٢٠١٢-٢٠١٦) الذي أعلنه حديثاً إلى الشروع في «جيل ثانٍ» من أنشطة مبادرة «توحيد الأداء» يركز على مسائل الإدارة والرصد لتحقيق النتائج، وزيادة المساءلة، وتحسين النتائج، بوصفها الخصائص الرئيسية للمنظومة الحديثة للأمم المتحدة.

(ل) ومع أن مصادر التمويل «التقليدية» (المساعدة الإنمائية الرسمية التي تقدمها البلدان المانحة في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي) ما زالت تمثل ركيزة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة في مجال التنمية، فإنه يتعين البحث عن مصادر تمويل جديدة تشمل الترتيبات الذاتية النفع، إذ أصبح من الضروري تكييف التطلعات المتنامية مع الأوضاع المالية الراهنة والقيود التي تعاني منها الكثير من البلدان والمنظمات. ويزداد الطلب على الأساليب الجديدة والمبتكرة لتمويل جهاز الأمم المتحدة الإنمائي وشبكة المنسقين المقيمين والأفرقة القطرية التابعة له، بما في ذلك مبادرة «توحيد الأداء»، وعلى النهوج الجديدة فيما يخص ترتيبات تقاسم التكاليف لنظام المنسقين المقيمين. وتتجلى كل هذه المسائل في القرار البارز الذي اتخذته الجمعية العامة للأمم المتحدة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢ بشأن الاستعراض الشامل الذي يُجرى كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية.

(م) وتقدّم الثورة الرقمية التي يشهدها العالم اليوم عدداً هائلاً من الفرص. فتكنولوجيات المعلومات والاتصالات تسهم في تغيير النسيج الاجتماعي للمجتمعات وتفتح أفقاً غير مسبوقة في مجال التربية والعلوم والإبداع والابتكار ووسائل الإعلام. ولكن هذه التكنولوجيات موزعة على نحو يعوزه الإنصاف وقد أحدثت فجوة معرفية بين عدد كبير من بلدان العالم. ونتيجةً لذلك، يتعذر على مجتمعات كثيرة أن تنتفع على قدم المساواة مع المجتمعات الأخرى بالإمكانيات التي توفرها التكنولوجيات الحديثة في مجال المعلومات والاتصالات. ومع أن الفجوة الرقمية قد تقلصت في السنوات العشر الماضية من حيث أعداد مستخدمي الهواتف الثابتة، والمشتركين في خدمات الهاتف المحمول، ومستخدمي الإنترنت، تشير التقديرات إلى أن حوالى ٨٠٠ ٠٠٠ قرية تضم مجتمعةً ما يقارب مليار نسمة ما زالت محرومة من إمكانية الانتفاع بخدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وعلى الرغم من أن نسبة الانتفاع بهذا النوع من الخدمات ازدادت في جميع المناطق، فإن معظم سكان العالم الذين يزيد عددهم على سبعة مليارات نسمة محرومون تماماً من فوائد الثورة الرقمية وما تحمله من آمال.

(ن) وبغية تحقيق التقدم في مجال تكنولوجيات المعلومات والاتصالات، يتعين على وسائل الإعلام إعادة النظر في أساليب عملها علماً بأن التكنولوجيات المذكورة وفرت فرصاً غير مسبوقة تكاد تكون لا محدودة للانتفاع بالمعلومات. ونتيجةً لازدياد تدفق المعلومات، بات من الصعب على الناس أن يطلعوا على الكم الهائل من المعلومات المتاحة لهم. وينبغي بالتالي تنمية مهارات جديدة لمساعدة المواطنين على استخدام المعلومات المتوافرة واستغلالها بحكمة وتجنب الآثار الضارة التي قد تترتب عليها. وتُعتبر التكنولوجيات الجديدة والصناعات الإبداعية والتمويل المبتكر من الحلول الخلاقة التي تتيح زيادة المعارف العلمية المتاحة وتدعيمها، وضمان تعميم الانتفاع بالمعلومات، وتكثيف التعاون العلمي لأغراض التنمية المستدامة من أجل تلبية الاحتياجات على نحو أفضل باستخدام قدر أقل من الموارد، وضمان احترام حقوق الإنسان احتراماً تاماً.

(س) وأحدث العصر الرقمي تحولات جذرية في مجال حرية التعبير التي تُعد حقاً أساسياً من حقوق الإنسان ترتكز عليه جميع الحريات المدنية الأخرى والتي تؤدي دوراً حيوياً فيما يخص انفتاح المجتمعات وسيادة القانون والحكم الديمقراطي. وتُعتبر حرية التعبير أيضاً عاملاً رئيسياً بالنسبة إلى التنمية والابتكار والإبداع. وتستلزم ممارسة حرية التعبير اليوم توافر شبكة إنترنت متاحة للجميع تكفل الانتفاع الحر والمجاني بالمعلومات.

(ع) ويشهد العالم ازدياداً في أعمال العنف التي تستهدف الصحفيين. ويجب بالتالي وضع حد للعنف الذي يُمارس لتقويض حرية الكلام والتعبير. ويتمثل هدف خطة عمل الأمم المتحدة بشأن سلامة الصحفيين ومسألة الإفلات من العقاب التي تتولى اليونسكو قيادة تنفيذها في وقف الأعمال العنيفة التي تودي بحياة الكثير من الصحفيين وتبث الذعر في صدور أعداد أكبر منهم لمنعهم من التعبير عن آرائهم، وفي إحالة مرتكبي هذه الجرائم إلى القضاء لينالوا عقابهم.

٢ - وتقدّم هذه التحديات المتنوعة فرصاً كثيرةً للعمل، وهو ما تؤكده قرارات الأمين العام للأمم المتحدة القاضية بتكليف اليونسكو بمسؤوليات قيادية بارزة في إطار مبادرتين رئيسيتين هما المبادرة العالمية بشأن «التعليم أولاً»، والمجلس الاستشاري العلمي المعني بالتنمية المستدامة. ولأول مرة منذ عقود، يسند الأمين العام للأمم المتحدة إلى اليونسكو مسؤوليات رفيعة المستوى من هذا النوع. وقد أصدرت اليونسكو أيضاً التقرير العالمي بشأن الاقتصاد الإبداعي، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وإلى جانب ذلك، أنشأت مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية فريق عمل معنياً بالثقافة والتنمية يركز تركيزاً كبيراً على الأنشطة التنفيذية، تتولى اليونسكو قيادته. ويدل ذلك على اندماج اليونسكو الجيد في منظومة الأمم المتحدة وعلى اعتراف المنظمات الشقيقة بدور اليونسكو بوصفها وكالة رائدة في عدة مجالات برنامجية.

٣ - وتستلزم التغيرات والتحولات السريعة التي يشهدها العالم اليوم تحديث النهوج المتبعة في اليونسكو على النحو التالي:

(أ) يجب اعتماد نهوج أكثر تمايزاً وتكييف كل نهج منها بطريقة أفضل مع الظروف المحلية ومع الاحتياجات والأولويات الإنمائية التي قد تختلف من بلد إلى آخر («لا يوجد نهج واحد يناسب الجميع»). وسيتعين أيضاً استشراف التحديات المقبلة بناءً على

أسس علمية وسليمة بغية تحديد أساليب عملية وغير تقليدية قابلة للتنفيذ تتيح معالجتها. وتجدر الإشارة إلى أن النهوج الجامعة للتخصصات التي تتّبعها اليونسكو لمعالجة التحديات المعقدة، مثل تغير المناخ وتدهور المحيطات والسواحل والحد من مخاطر الكوارث والأمن المائي، تشكل بوضوح قيمة مضافة إلى أنشطة منظومة الأمم المتحدة.

(ب) ومن الضروري اعتماد نهوج أكثر تكاملاً تتيح الجمع بين عدة تخصصات وأدوات لتناول الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والبيئية للتنمية مجتمعةً. فهذه الجوانب تعزز بعضها بعضاً ولا يمكن معالجة أي منها بمعزل عن الآخر. ويتعين أيضاً تعزيز دور اليونسكو والدعم الذي تقدمه المنظمة في مجال تطبيق الوثائق التقنينية القائمة، ولا سيما الوثائق المتعلقة بمجال الثقافة.

(جـ) ويجب إيلاء اهتمام أكبر للشباب وتحديد احتياجاتهم على نحو أفضل عند إعداد البرامج وتنفيذها لتمكينهم من إحداث التغييرات المرجوة. فالشباب يتمتعون بطاقات هائلة يمكن استغلالها لتعبئة الجهود وتحقيق التجديد والتقدم، ويمثلون بالتالي فئة تحظى بأولوية «طبيعية» في إطار أنشطة اليونسكو.

(د) ويجب أن تعالج السياسات أوجه التفاوت بمزيد من الوضوح وأن تركز تركيزاً أكبر على مسائل الانفتاح على الجميع وتنمية القدرات والإنصاف وأن تشدد على أهمية ضمان استدامة النتائج وتحقيق تحولات طويلة الأجل في ظل ظروف انعدام الاستقرار الراهنة، وذلك تماشياً مع ما يرد في الوثيقة الختامية الصادرة عن المنتدى الرفيع المستوى الرابع بشأن فعالية المعونة الذي عُقد في بوسان، في حزيران/يونيو ٢٠١٢.

(هـ) ويجب أن ترتكز السياسات على القدرات المحددة لكل بلد، وأن تركز بدرجة أكبر على تولي الجهات الوطنية والمحلية زمامَ الأمور، وأن تعتمد على مشاركة أكبر للمجتمعات المحلية في الجهود الإنمائية. ويشمل ذلك الاستفادة من النظم الخاصة بمعارف السكان الأصليين.

(و) وستحتاج الأمم المتحدة أكثر فأكثر إلى إقامة الشراكات لضمان فعالية أنشطتها. وينبغي تعزيز قدرات جهاز الأمم المتحدة الإنمائي الذي تشكل اليونسكو جزءاً منه على إقامة شراكات مبتكرة مع مجموعة واسعة من الجهات المعنية والشبكات (بما في ذلك المجتمع المدني والقطاع الخاص ووسائل الإعلام والمؤسسات وشبكات المعاهد والمراكز، وكراسي اليونسكو الجامعية، والبرلمانيون) وعلى تعزيز الشراكات القائمة أو التعاون على نحو أوثق مع معاهد ومراكز الفئة ٢ التابعة لليونسكو والكراسي الجامعية للمنظمة ومع المؤسسات المالية الدولية. ويجب أن تعزز اليونسكو الدور الذي تؤديه في الحث على إنشاء شبكة عالمية دينامية ومتعددة الجوانب وفي إدارة هذه الشبكة.

(ز) وتصدياً للأوضاع الحرجة والمضطربة في العديد من المناطق، يجب الاستعاضة عن النماذج التي تقوم على تقديم المساعدة في أوضاع «ما بعد النزاع» بنموذج يدعم مساعي منع وقوع النزاعات في البلدان التي تعاني من أوضاع هشة أو التي تمر بمرحلة انتقالية، وهو أمر من شأنه أن يفضي إلى تحسين التنسيق بين البرامج الخاصة بالوقاية والإنذار المبكر والحد من المخاطر من جهة، وبرامج الاستجابة لحالات الطوارئ وإعادة البناء والمصالحة من جهة أخرى.

(ح) ويجب أن تقوم منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك اليونسكو بوصفها مصدراً للمعارف ووسيطاً لاكتسابها وملتقى طرق تتقاطع فيه، بتعزيز الاتساق والفعالية والتوافقية التشغيلية بين عناصرها من أجل التصدي لتحديات شديدة التعقيد بموارد محدودة. ومع أن منظومة الأمم المتحدة أصبحت، بما تمثله من معايير وقيم، مجدية أكثر مما كانت عليه في أي وقت مضى، فإن من واجبها أن تسعى إلى الاستفادة فعلاً مما لديها من إمكانيات عن طريق معالجة مسألة التجزئة البرنامجية والتنافس السلبي وأوجه التعارض بين العمليات ونماذج العمل.

(ط) ومن الضروري تعزيز ثقافة تحقيق النتائج والتعلّم، مع التركيز على تقييم وقع مختلف البرامج على نحو أكثر انتظاماً ودقةً، وذلك استناداً إلى مجموعة من الأدلة ومن المؤشرات الكمية والنوعية.

(ي) ويتعين الالتزام بأحكام انقضاء المدة التي تقضي بإنهاء برامج اليونسكو بعد مضي أربع سنوات على استهلالها، تماشياً مع دورة البرمجة الجديدة للمنظمة، إلا إذا قرر المؤتمر العام صراحةً إما مواصلة تنفيذ برامج معينة إقراراً بضرورة الاستمرار في تنفيذ بعض البرامج لفترة أطول، أو إنهاء برامج محددة قبل انقضاء المدة المحددة لها.

٤ - وباختصار، يجب أن تثبت اليونسكو قدرتها على الإسهام في إرساء السلام في عالم يتسم بالتنوع، وأن تبرهن تمكنها من المساهمة في تحقيق التنمية المستدامة في عالم شحيح الموارد وفي مناخ متغير، وأن تثبت نجاحها في تعزيز انفتاح المجتمع على الجميع وفي تقوية قدرة المجتمعات على الصمود في عالم يشهد تحديات معقدة وتغيرات سريعة. ويمكن تحليل التطلع إلى إرساء نزعة إنسانية جديدة على أنه ينبع من الحاجة إلى أن يقيم البشر علاقات جديدة فيما بينهم على أساس المساواة بين الجنسين والتفاهم والتسامح، وعدم التمييز واللاعنف، وعلاقات جديدة مع البيئة (لمراعاة هشاشتها وقيودها)، وعلاقات جديدة بين الثقافات (لمراعاة تنوعها والترابط القائم فيما بينها، وذلك من خلال التنشئة على قيم الاحترام المتبادل)، وعلاقات جديدة مع الأجيال المقبلة.

٥ - وسبق أن اعتمدت اليونسكو إصلاحات هامة تستجيب بوجه خاص للتوصيات الواردة في تقرير التقييم الخارجي المستقل. فقد وثّقت المنظمة علاقاتها مع الوكالات الأخرى التابعة للأمم المتحدة إلى حد كبير وأقامت مجموعة واسعة من الشراكات الجديدة مع عدد من الوكالات، ومع القطاعين العام والخاص، ومع المجتمع المدني. وتم ذلك في إطار متابعة تنفيذ التوصيات الصادرة عن مؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات، ومع لجنة النطاق العريض المعنية بالتنمية الرقمية، التي تشارك اليونسكو في رئاستها مع الاتحاد الدولي للاتصالات، وفي سياق

برنامج التعليم للجميع، وفي إطار لجنة الأمم المتحدة المعنية بالموارد المائية، وكذلك في تنفيذ خطة عمل الأمم المتحدة بشأن سلامة الصحفيين ومسألة الإفلات من العقاب. وإضافةً إلى ذلك، وسعت اليونسكو إلى حد كبير نطاق شراكاتها مع الشركات المعنية بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات مثل شركتَي «نوكيا» و«مايكروسوفت»، وذلك في مجالات التعلّم بالأجهزة المحمولة، والتعليم والتدريب في المجال التقني والمهني، ومحو الأمية، والبرامج المتعلقة بقضايا الجنسين، والصون الرقمي. وقد حققت شراكة المنظمة مع شركة «بروكتر أند غامبل» لدعم تعليم الفتيات في أفريقيا نجاحات فاقت التوقعات. وتم تسليط المزيد من الضوء على التراث العالمي بفضل شراكة مع شركة باناسونيك. وعلى غرار ذلك، فإن الشراكة القائمة بين اليونسكو وشركة «لوريـال» والهادفة إلى تعزيز دور النساء في مجال العلوم قد تطورت على مدى السنين وباتت تشمل التربية في مجال الوقاية من فيروس ومرض الإيدز. وقامت اليونسكو في الفترة الأخيرة بضم جهودها إلى جهود عدد من الشركاء الصينيين مثل تلفزيون «فينيكس ساتلايت تي في» ومجموعتي «داليان واندا غروب» و«روغبي غروب» وشركة «مرسيديس بينز تشاينا» ومجموعة «CHIC» وبلديات بيجين وهانغجو وشينجين وشاوسين، من أجل دعم أنشطة تتعلق بالثقافة والتنمية، والاقتصاد الإبداعي والمدن المبدعة، وإدارة التراث ومعازل المحيط الحيوي.

٦ - ومع ذلك، يجب المضي قدماً في إصلاح المنظمة لتزويد الدول الأعضاء بهيكل ونهج يتماشيان مع متطلبات هذا العالم الجديد. ولن يتحقق ذلك بمجرد إجراء إعادة ترتيب هامشية لبعض الآليات، بل سيتطلب الأمر إعادة النظر في جميع برامج المنظمة وأنشطتها. ويجب أن تسلط اليونسكو المزيد من الأضواء على إسهاماتها المحددة في إرساء السلام الدائم وتحقيق التنمية المستدامة ويتعين عليها أن تقوم بذلك على نحو أكثر فعاليةً وكفاءةً وشمولاً.

٧ - ومع اقتراب استحقاق عام ٢٠١٥، يجب أن تعزز اليونسكو جهودها من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، ولا سيما الهدف الثاني المتمثل في تعميم التعليم الابتدائي والذي تتولى المنظمة قيادة الجهود المبذولة في سبيل بلوغه. كما يجب أن تشارك المنظمة في إعداد خطة التنمية لفترة ما بعد عام ٢٠١٥ عن طريق تقديم أفكارها واقتراحاتها لإثراء النقاش الجاري بين الوكالات وسائر المنظمات الدولية الحكومية بشأن أهداف التنمية المستدامة التي ستحددها الجمعية العامة للأمم المتحدة في وقت لاحق. وستكون الاستراتيجية المتوسطة الأجل الجديدة للمنظمة المحرك الرئيسي لهذه الجهود.

ثانياً - المبادئ التوجيهية الخاصة بإعداد الاستراتيجية المتوسطة الأجل للفترة ٢٠١٤-٢٠٢١ (الوثيقة ٣٧م/٤)

٨ - استُرشد في إعداد الاستراتيجية المتوسطة الأجل للفترة ٢٠١٤-٢٠٢١ بالمبادئ التوجيهية الواردة أدناه والرامية إلى تعزيز الاتساق مع أهداف الهيئات الأخرى التابعة للأمم المتحدة وأنشطتها، وفقاً لما ذُكر من تطلعات في وثيقة الاستعراض الشامل الذي يجرى كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية.

(أ) زيادة التركيز على المهمة الأساسية والأولويات الرئيسية لليونسكو وضمان الاتساق العام بين أنشطة المنظمة؛

(ب) تحديد الوظائف الأساسية لليونسكو على الصعيد العالمي والإقليمي والوطني؛

(جـ) تعجيل عملية إصلاح شبكة المكاتب الميدانية وتعزيزه؛

(د) تشجيع الابتكار والإبداع في مختلف مجالات اختصاص اليونسكو؛

(هـ) العمل بعزم وثبات لتعزيز علاقات التعاون والشراكات التي تقيمها اليونسكو، ولا سيما في إطار منظومة الأمم المتحدة الجاري إصلاحها ومع الشركاء الجدد.

٩ - ولقد تم اختيار بعض الأهداف الشاملة التي صيغت بحيث تضم إسهامات ومداخلات واردة من عدة برامج بطريقة جامعة للتخصصات من أجل التصدي لتحديات عصرنا الحالي المتعددة الأوجه. أما البرامج المشتركة بين القطاعات التي نفذت خلال الفترة التي تشملها الوثيقة ٣٧م/٤، ولا سيما خلال فترة الوثيقة ٣٦م/٥، فسيستعاض عنها، عند تنفيذ البرامج على الصعيدين العالمي والقطري، بآليات أكثر مرونة تتماشى مع خصائص كل برنامج.

١٠- وسعياً إلى الحفاظ على مرونة أنشطة اليونسكو على مدى ثمانية أعوام وتمكين المنظمة من تكييف عملها مع التطورات والتغيرات المستجدة في العالم في جميع مراحل دورة البرمجة الجديدة التي تغطي فترة زمنية أطول، يتعين اعتبار الوثيقة ٣٧م/٤ استراتيجية قابلة للتطوير يتولى المؤتمر العام رصدها وتكييفها حسب الاقتضاء وفقاً لاقتراحات المجلس التنفيذي.

ثالثاً - بيان الرسالة

١١- يتمثل بيان رسالة اليونسكو في ما يلي:

«تسهم اليونسكو، استناداً إلى ميثاقها التأسيسي، وبوصفها وكالة متخصصة تنتمي إلى منظومة الأمم المتحدة، في بناء السلام، والقضاء على الفقر، وتحقيق التنمية المستدامة، وإقامة الحوار بين الثقافات، من خلال التربية والعلوم والثقافة والاتصال والمعلومات.»

الاستراتيجية المتوسطة الأجل للفترة ٢٠١٤-٢٠٢١ (٣٧م/٤)

بيان الرسالة

«تسهم اليونسكو، استناداً إلى ميثاقها التأسيسي، وبوصفها وكالة متخصصة تنتمي إلى منظومة الأمم المتحدة، في بناء السلام، والقضاء على الفقر، وتحقيق التنمية المستدامة، وإقامة الحوار بين الثقافات، من خلال التربية والعلوم والثقافة والاتصال والمعلومات»

الهدفان الشاملان

- السلام
- التنمية المنصفة والمستدامة

الأولويتان

- أفريقيا
- المساواة بين الجنسين

الأهداف الاستراتيجية

الهدف الاستراتيجي الأول: مساندة الدول الأعضاء في تطوير نظم التعليم لتعزيز التعلّم الجيد والجامع مدى الحياة لصالح الجميع	الهدف الاستراتيجي الثاني: تمكين الدارسين من أن يكونوا مواطنين عالميين مبدعين ومسؤولين	الهدف الاستراتيجي الثالث: النهوض بالتعليم للجميع ورسم ملامح جدول الأعمال الدولي المقبل للتعليم
الهدف الاستراتيجي الرابع: تدعيم نظم وسياسات العلوم والتكنولوجيا والابتكار - على الصعيد الوطني والإقليمي والعالمي	الهدف الاستراتيجي الخامس: تعزيز التعاون الدولي في مجال العلوم بغية التصدي للتحديات الحرجة التي تفرضها التنمية المستدامة	الهدف الاستراتيجي السادس: دعم التنمية الاجتماعية الشاملة وتعزيز الحوار بين الثقافات من أجل تحقيق التقارب بينها وترويج المبادئ الأخلاقية
الهدف الاستراتيجي السابع: حماية التراث وتعزيزه ونقله	الهدف الاستراتيجي الثامن: تشجيع الإبداع وتنوع أشكال التعبير الثقافي	الهدف الاستراتيجي التاسع: تعزيز حرية التعبير وتنمية وسائل الإعلام وإتاحة الانتفاع بالمعلومات والمعارف

الاستجابة لأوضاع ما بعد النزاعات وما بعد الكوارث

رابعاً - الوظائف

١٢- ستضطلع اليونسكو بالوظائف الخمس التالية:

(أ) العمل كمختبر للأفكار وتقديم الاقتراحات المبتكرة وإسداء المشورة بشأن السياسات المتعلقة بمجالات اختصاصها؛

(ب) تطوير وتعزيز جدول الأعمال العالمي في مجالات اختصاصها عن طريق تحليل السياسات ورصدها ووضع مؤشرات لقياسها؛

(جـ) وضع القواعد والمعايير في مجالات اختصاصها، ودعم تنفيذها ورصده؛

(د) تعزيز التعاون على الصعيدين الدولي والإقليمي في مجالات اختصاصها، وتوطيد التحالفات والتعاون الفكري والتبادل المعرفي والشراكات التنفيذية؛

(هـ) إسداء المشورة لرسم السياسات وتنفيذها، ولتطوير القدرات المؤسسية والبشرية.

١٣- وسيجري الاضطلاع بهذه الوظائف على الصعيد العالمي والإقليمي والوطني، مع إيلاء كل وظيفة منها درجة مختلفة من الأهمية. ومع أنه يجب الاضطلاع بالأعمال التقنينية ذات الطابع العالمي في المقر بصورة رئيسية، فإن عملية إسداء المشورة بشأن السياسات وأنشطة تنمية القدرات المتصلة بها يجب أن تتم على الصعيد الوطني في المقام الأول. وستحظى المكاتب الميدانية بتفويض كافٍ للسلطات كي تتمكن من تلبية الاحتياجات الوطنية، وستُعتمد في هذا الإطار آليات ملائمة للمساءلة. ويرد أدناه جدول إرشادي يوضح الوظائف التي ستضطلع بها اليونسكو على مستويات مختلفة لضمان تفويض الأنشطة التنفيذية على المستويات المناسبة:

درجة أهمية وظائف اليونسكو على الصعيد العالمي والإقليمي والوطني: جدول إرشادي

	على الصعيد الدولي	على الصعيد الإقليمي	على الصعيد الوطني
١ - العمل كمختبر للأفكار وتقديم الاقتراحات المبتكرة وإسداء المشورة بشأن السياسات المتعلقة بمجالات اختصاصها	عالية	متدنية	متدنية
٢ - تطوير وتعزيز جدول الأعمال العالمي في مجالات اختصاصها عن طريق تحليل السياسات ورصدها ووضع مؤشرات لقياسها	عالية	متدنية	متدنية
٣ - وضع القواعد والمعايير في مجالات اختصاصها، ودعم تنفيذها ورصده	عالية	متدنية	عالية (التنفيذ على الصعيد الوطني)
٤ - تعزيز التعاون على الصعيدين الدولي والإقليمي في مجالات اختصاصها، وتوطيد التحالفات والتعاون الفكري والتبادل المعرفي والشراكات التنفيذية	عالية	عالية	عالية (توطيد التحالفات والتعاون الفكري والتبادل المعرفي والشراكات التنفيذية)
٥ - إسداء المشورة لرسم السياسات وتنفيذها، ولتطوير القدرات المؤسسية والبشرية	متدنية	متدنية	عالية

خامساً - الأولويتان العامتان

١٤- إن جميع مجالات التركيز المواضيعية تحدد بوضوح الأنشطة الاستراتيجية الواجب تنفيذها لدعم القضايا المرتبطة بأفريقيا وبالمساواة بين الجنسين اللتين لا تزالان تمثلان الأولويتين العامتين لليونسكو.

الأولوية المتمثلة في أفريقيا

تتمثل رؤية الاتحاد الأفريقي في بناء أفريقيا متكاملة ومزدهرة وفي سلام مع ذاتها ومع سائر دول العالم، يقودها ويديرها مواطنوها وتشكل قوة دينامية على الساحة الدولية. وتبذل البلدان الأفريقية جهوداً إنمائيةً فردية وجماعية في سبيل تحقيق هذه الرؤية. ولقد واكبت اليونسكو القارة الأفريقية في سعيها إلى بلوغ هذه الغاية الجماعية عن طريق إعطائها أولوية عامة ثابتة في مختلف برامجها منذ أكثر من عشرين سنة.

وتقع القارة الأفريقية في مقدمة الجهات المعنية بالتحولات الاقتصادية والسياسية والديموغرافية التي تشهدها الساحة الدولية. وتُعتبر أفريقيا أشد المناطق تأثراً بالفقر المدقع، وإن كانت بعض الأقاليم فيها تحقق نمواً لا سابق له يجب الحفاظ عليه في الأجل الطويل. ومن المهم بناء مجتمعات معرفة جامعة في أفريقيا لتحسين ربط القارة بشبكات تبادل المعلومات والمعارف.

واستطاعت أفريقيا، بفضل ديناميتها ودعم شركائها لها، أن تحقق تقدماً كبيراً في عدة ميادين تغطي عدداً من مجالات اختصاص اليونسكو. ولكن على الرغم من أن التشاؤم الأفريقي الذي ساد في التسعينات من القرن الماضي قد أفسح المجال لتكوين رؤية إيجابية لآفاق التنمية في القارة، لا يزال هناك الكثير مما ينبغي القيام به لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وبعد ذلك لتحويل العولمة إلى قوة إيجابية تسهم في تحقيق مصلحة الجميع.

تحدد استراتيجية اليونسكو التنفيذية للأولوية المتمثلة في أفريقيا رؤية استشرافية للقارة، من خلال الالتفات إلى الاتجاهات وإلى بذور التغيير التي سوف تؤثر في تنمية القارة خلال العقد المقبل. وتحدد الاستراتيجية التنفيذية بوضوح المجالات ذات الأولوية في اهتمامات أفريقيا، والعقبات والمعوّقات التي تعرقل تنفيذها والعوامل التي تسهم في تخفيف وطأة تلك العقبات، ومنها ما يلي:

١ -الحاجة إلى المزيد من الأنشطة في مجالات التعليم والتدريب والاندماج الاجتماعي والمهني لمواكبة البنية الديموغرافية المتغيرة للقارة التي يُتوقع أن تضم ملياري نسمة بحلول عام ٢٠٥٠، معظمهم من الشباب؛

٢ -بناء مجتمعات معرفة تضمن الانتقال إلى اقتصاد المعرفة الذي يعتمد اعتماداً راسخاً على البحث العلمي، والتكنولوجيا والابتكار، وتوليد المعارف وتطبيقها والانتفاع بها وتقاسمها بصورة منصفة؛

٣ -الحاجة في الوقت عينه إلى بناء مجتمعات منفتحة على الجميع وقادرة على الصمود وعلى استيعاب التغير غير المسبوق في العلاقات الاجتماعية الذي يضيّق القاعدة التقليدية التي يرتكز عليها التلاحم الاجتماعي؛

٤ -الحاجة الماسّة إلى توفير وصون الظروف اللازمة لحفظ السلام والأمن الدائمين وتعزيزهما لمنفعة الجميع لأنهما يمثلان الشرطين الأساسيين للتنمية وهدفيها النهائيتين.

وتحدد هذه الاستراتيجية أيضاً ستة مشروعات طليعية مقرونة بنتائج منشودة ستنفذ ابتداءً من الوثيقة ٣٧م/٥.

وتُنشر في كتيّب منفصل يأتي تكملةً للوثيقتين ٣٧م/٤ و٣٧م/٥.

المساواة بين الجنسين

تعتبر اليونسكو المساواة بين الجنسين حقاً أساسياً من حقوق الإنسان، وركناً من أركان العدالة الاجتماعية وضرورة اقتصادية، بل إنها عامل حاسم لتحقيق جميع الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، وإنها هدف في حد ذاتها. ولا يمكن أن تتحقق التنمية المستدامة والسلام على المستوى العالمي والإقليمي والمحلي إلا إذا أتيحت للنساء والرجال فرص وخيارات وقدرات واسعة ومتساوية للعيش بحرية وكرامة بوصفهم مواطنين متساوين ينعمون بكامل حقوق المواطنة.

وتنسجم رؤية اليونسكو لمسألة المساواة بين الجنسين مع الاتفاقات الدولية المعتمدة في هذا الشأن، ومنها اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، وإعلان ومنهاج عمل بيجين، وإعلان الألفية والأهداف الإنمائية للألفية، وبرنامج العمل الخمسي للأمين العام للأمم المتحدة الذي يشدد على أن المساواة بين الجنسين هي عامل مسرّع لعملية تحقيق التنمية المستدامة.

وستواصل اليونسكو سعيها إلى تحقيق الأولوية العامة المتمثلة في المساواة بين الجنسين بالاستناد إلى نهج ذي شقين يمثل، إلى جانب أنشطة تنمية القدرات، إحدى أبرز التوصيات الواردة في وثيقة التقييم الخارجي: والشق الأول هو البرمجة المراعية لقضايا الجنسين، التي تركز على تمكين النساء والرجال من النواحي الاجتماعية والسياسية والاقتصادية وتغيير معايير الذكورة والأنوثة؛ والشق الثاني هو تعميم مراعاة اعتبارات المساواة بين الجنسين في سياسات المنظمة وبرامجها ومبادراتها. وإن تعزيز الالتزام والكفاءات والقدرات من أجل ضمان التنفيذ الفعال في إطار البرمجة للأولوية المتمثلة في المساواة بين الجنسين، مع تحقيق تأثير ملموس على الصعيد الميداني، سيبقى من المجالات التي ستركز عليها المنظمة. وسيتم استكمال هذه الجهود بأنشطة يُزمع الاضطلاع بها في الأمانة لضمان المساواة في فرص التقدم الوظيفي في صفوف الموظفين، وبترتيبات عمل ملائمة لتحقيق التوازن بين الحياة المهنية والحياة الشخصية، مع العمل تدريجياً على زيادة تمثيل النساء في مستويات صنع القرار في الأمانة لتحقيق التكافؤ بين الجنسين بحلول عام ٢٠١٥.

ويتمثل الهدف النهائي لأولوية المساواة بين الجنسين في مجالات اختصاص اليونسكو في تعزيز قدرة المنظمة، من خلال سياساتها وبرامجها ومبادراتها، على دعم عملية بناء بيئة تمكينية للنساء والرجال من جميع مشارب الحياة، تتيح لهم الإسهام في تحقيق التنمية المستدامة والسلام والانتفاع بثمارهما. واليونسكو ملتزمة أيضاً بأن يكون لإسهاماتها في تحقيق السلام والتنمية المستدامة تأثير إيجابي ودائم على الجهود الرامية إلى تمكين المرأة وتحقيق المساواة بين الجنسين في جميع أنحاء العالم.

وتوفر خطة عمل اليونسكو الثانية لتحقيق المساواة بين الجنسين على سبيل الأولوية للفترة ٢٠١٤-٢٠٢١، التي وافق عليها المؤتمر العام، خارطة طريق لتحويل التزام اليونسكو بأولوية المساواة بين الجنسين إلى أنشطة ونواتج ونتائج محددة لكل برنامج، وذلك من خلال اعتماد منظور منسق ومنظم للمساواة بين الجنسين. وتصف خطة العمل المذكورة الأنشطة التي ستضطلع بها اليونسكو في جميع مجالات اختصاصها في الفترة الممتدة من عام ٢٠١٤ إلى عام ٢٠٢١ بغية ضمان المساهمة التامة والفعالة في الجهود المبذولة في الدول الأعضاء ومعها لتمكين المرأة وتحقيق المساواة بين الجنسين.

وتُنشر خطة عمل اليونسكو الثانية لتحقيق المساواة بين الجنسين على سبيل الأولوية في كتيّب منفصل يأتي تكملةً للوثيقتين ٣٧م/ ٤ و٣٧م/ ٥.

سادساً - الهدفان الشاملان

١٥- يجب أن تتمحور جميع الأهداف الاستراتيجية ومجالات التركيز المواضيعية حول الهدفين الشاملين التاليين:

- السلام: الإسهام في السلام الدائم؛
- التنمية المنصفة والمستدامة: الإسهام في تحقيق التنمية المستدامة وفي القضاء على الفقر.

١٦- ويجب أن يشكل هذان الهدفان الشاملان أيضاً بوصلة تسترشد بها المنظمة في عملها المتعلق بالأولويتين العامتين - أفريقيا والمساواة بين الجنسين - وفي الأنشطة التي ستضطلع بها لصالح الشباب وأقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية.

١٧- وتمثل احتياجات الشباب وتطلعاتهم شاغلاً رئيسياً بالنسبة إلى اليونسكو. وتقع أثقل أعباء التغير في شتى أنحاء العالم على عاتق الشباب، وبخاصة الشابات، ولكنهم يمهدون الطريق أيضاً لتحولات اجتماعية بالغة الأهمية. ويُتوقع من اليونسكو أن تسهم إسهاماً كبيراً في تعميم مراعاة قضايا الشباب. وسوف تضع اليونسكو رؤية شاملة ومتكاملة سيتم تنفيذها على نطاق المنظمة لتسخير قدرات الشباب على إحداث التغييرات المرجوة من أجل تحقيق السلام والتنمية. وستركز أنشطة اليونسكو على تمكين الشباب من المشاركة في مجتمعاتهم وستجسد الطرائق المختلفة لاهتمام الشباب أو تأثرهم بهذه الأنشطة، أي بوصفهم مستفيدين من الخدمات والأنشطة؛ وجهات فاعلة مستقلة؛ وشركاء لليونسكو من خلال المنظمات التي ينتمون إليها.

واستراتيجية اليونسكو التنفيذية الخاصة بالشباب متاحة في كتيّب منفصل يأتي تكملةً للوثيقتين ٣٧م/ ٤ و٣٧م/ ٥.

١٨- وستركز المنظمة تركيزاً خاصاً على أقل البلدان نمواً، تماشياً مع برنامج عمل إسطنبول الخاص بأقل البلدان نمواً للفترة ٢٠١١-٢٠٢٠ والذي يتضمن عدة مجالات ذات أولوية منها ما يلي: التعليم والتدريب، والمياه والمرافق الصحية، والعلوم

والتكنولوجيا والابتكار، وتغير المناخ والاستدامة البيئية، والحد من مخاطر الكوارث، وتطوير البنى الأساسية الخاصة بتكنولوجيات المعلومات والاتصالات وتعزيز الانتفاع بالإنترنت، والمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، وتنمية قدرات الشباب ومشاركتهم المدني.

١٩- واستناداً إلى إسهام اليونسكو في تنفيذ استراتيجية موريشيوس لمواصلة تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية، ستضع اليونسكو خطة عمل لتنفيذ نتائج المؤتمر الدولي الثالث للدول الجزرية الصغيرة النامية، المقرر عقده في آبيا في عام ٢٠١٤. وستدعم أيضاً الدول الجزرية الصغيرة النامية في تحديد الأولويات التي يتعين النظر فيها لدى وضع خطة التنمية لفترة ما بعد عام ٢٠١٥.

٢٠- وستجري أيضاً تلبية احتياجات السكان الأصليين في إطار أنشطة اليونسكو. وفي حين لا يزال هؤلاء الأشخاص يتركزون بكثافة في أشد فئات المجتمع تهميشاً وفقراً، فإن دورهم في إدارة معظم جوانب التنوع البيولوجي والثقافي واللغوي في العالم يحظى بالاعتراف. وستنفذ اليونسكو إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية في جميع المجالات البرنامجية المرتبطة بهذا الموضوع، كما ستسهم في المؤتمر العالمي الرفيع المستوى المعني بالشعوب الأصلية الذي ستعقده الجمعية العامة للأمم المتحدة في عام ٢٠١٤.

سابعاً - الأهداف الاستراتيجية

٢١- لا ترتبط الأهداف الاستراتيجية حصراً ببرنامج رئيسي أو مجال اختصاص بعينه، بل تستلزم بحكم مضمونها مساهمات وأنشطة جامعة للتخصصات من عدة برامج.

البرنامج الرئيسي الأول - التربية

البرنامج الرئيسي الثاني - العلوم الطبيعية

البرنامج الرئيسي الثالث - العلوم الاجتماعية والإنسانية

البرنامج الرئيسي الرابع - الثقافة

البرنامج الرئيسي الخامس - الاتصال والمعلومات

٢٢- وترد فيما يلي الأهداف الاستراتيجية التسعة التي حُددت لاستراتيجية اليونسكو الجديدة:

الهدف الاستراتيجي الأول: مساندة الدول الأعضاء في تطوير نظم التعليم لتعزيز التعلّم الجيد والجامع مدى الحياة لصالح الجميع

الهدف الاستراتيجي الثاني: تمكين الدارسين من أن يكونوا مواطنين عالميين مبدعين ومسؤولين

الهدف الاستراتيجي الثالث: النهوض بالتعليم للجميع ورسم ملامح جدول الأعمال الدولي المقبل للتعليم

الهدف الاستراتيجي الرابع: تدعيم نظم وسياسات العلوم والتكنولوجيا والابتكار - على الصعيد الوطني والإقليمي والعالمي

الهدف الاستراتيجي الخامس: تعزيز التعاون الدولي في مجال العلوم بغية التصدي للتحديات الحرجة التي تفرضها التنمية المستدامة

الهدف الاستراتيجي السادس: دعم التنمية الاجتماعية الشاملة وتعزيز الحوار بين الثقافات من أجل تحقيق التقارب بينها وترويج المبادئ الأخلاقية

الهدف الاستراتيجي السابع: حماية التراث وتعزيزه ونقله

الهدف الاستراتيجي الثامن: تشجيع الإبداع وتنوع أشكال التعبير الثقافي

الهدف الاستراتيجي التاسع: تعزيز حرية التعبير وتنمية وسائل الإعلام وإتاحة الانتفاع بالمعلومات والمعارف

٢٣- وسيتم تحويل الأهداف الاستراتيجية بطريقة سلسلة إلى أنشطة عملية في الوثائق م/٥ المعنية، تسترشد بمبدأي السلام والتنمية المستدامة وتعتمد نهجاً قائماً على حقوق الإنسان، وذلك من خلال التربية، والعلوم الطبيعية، والعلوم الاجتماعية والإنسانية، والاتصال والمعلومات، التي تغطي جميع مجالات اختصاص المنظمة وتحدد التوجه الاستراتيجي العام.

الهدف الاستراتيجي الأول:

مساندة الدول الأعضاء في تطوير نظم التعليم لتعزيز التعلّم الجيد والجامع مدى الحياة لصالح الجميع

٢٤- يمثل التعليم والتعلم والمهارات عوامل مساعدة ومحركات للتنمية الشاملة والمستدامة، ومن المسلم به على نطاق واسع أنه لا يوجد بلد يمكن أن يحسن الظروف المعيشية لشعبه من دون استثمارات كبيرة في مجال التعليم. ومع أنه تم إحراز تقدم كبير منذ عام ٢٠٠٠ في زيادة فرص الانتفاع بالتعليم الأساسي والحد من أوجه التفاوت بين الجنسين في الالتحاق بالمدارس، لا يزال هناك الملايين من الأطفال والشباب والكبار الذين يُحرمون من فرص للتعلم، وأغلبيتهم من الفتيات والنساء. وهناك حاجة إلى بذل مزيد من الجهود لتسريع التقدم نحو توسيع فرص التعلم، وبخاصة لأشد الفئات حرماناً، وتحسين نوعية التعليم من أجل التصدي لتحديات اللامساواة الاجتماعية.

٢٥- وإلى جانب ذلك، فإن التقدم الكبير المحرز في زيادة الانتفاع بالتعليم الأساسي لم يقترن بتحسّن ملحوظ في جودة التعليم وجدواه. فالملايين من الأطفال ما زالوا يتركون المدارس من دون اكتساب المهارات الأساسية مثل مهارات القراءة والكتابة. وفي الكثير من البلدان، يفتقر الشباب من خريجي التعليم العالي إلى المهارات اللازمة للدخول إلى سوق العمل السريع التغير أو البقاء فيه. وإضافةً إلى ذلك، فإن العدد المتزايد للمعلومات والمعارف المتاحة من خلال التكنولوجيا يحدث تحولات في النظم التعليمية ويزيد فرص التعلّم ويولد الطلب على مهارات جديدة. ويؤثر ذلك في أنواع الكفاءات التي ينبغي أن يتمتع بها المعلمون. فدور المدرسين الذين كانوا مسؤولين في الماضي عن «نقل المعارف» بات يتمثل أكثر فأكثر في «تيسير عملية التعلّم». وفي الوقت عينه، تشهد الكثير من البلدان نقصاً حاداً في المعلمين المؤهلين القادرين على توفير التعليم الجيد للدارسين الذين يزداد عددهم باستمرار.

٢٦- وخلال فترة ٢٠١٤-٢٠٢١، ستواصل اليونسكو التصدي لهذه التحديات من خلال زيادة التركيز على تحسين نوعية التعليم، وعمليات التعلم ونتائجه في برنامجها الخاص بالتعليم. وستواصل الاسترشاد بنهج شامل قائم على حقوق الإنسان من أجل النهوض بالعملية الرامية إلى توفير فرص التعلّم مدى الحياة لجميع الناس وإلى بناء مجتمعات المعرفة. وسوف تعمل اليونسكو على زيادة فرص التعلّم مدى الحياة من خلال عدة مسارات تعليمية (التعليم النظامي والتعلم غير النظامي وغير الرسمي)، وستسعى أيضاً إلى ضمان توافر نظم جامعة للتعليم والتعلّم تقوم على حقوق الإنسان ويتجلى فيها تنوع الدارسين. وستكثف المنظمة الجهود الرامية إلى تحقيق المساواة بين الجنسين في التعليم من خلال تعميم المنظور الجنساني في التعليم وعبر التعليم، وإلى البرمجة المراعية لخصوصيات الجنسين في مجالات البرامج المستهدفة.

٢٧- وستوفر اليونسكو الدعم للدول الأعضاء فيها لرسم السياسات والخطط القطاعية وتحسين إدارة القطاع العام وحوكمته، وسوف ترافق البلدان في إصلاح التعليم، مع إيلاء اهتمام خاص لدعم إعادة بناء النظم التعليمية في البلدان المتأثرة بالنزاعات والكوارث الطبيعية.

٢٨- وتعتزم اليونسكو اتّباع نهج شامل لتوفير الدعم التقني اللازم لتطوير قطاعات التعليم الفرعية وما يتصل بها من سياسات واستراتيجيات وبرامج، وذلك بدءاً بالتعليم الأساسي وانتهاءً بالتعليم العالي، بما في ذلك محو الأمية وتنمية المهارات. وستستخدم المنظمة ما لديها من كفاءات وموارد على نحو استراتيجي لتنفذ، في فترتَي الأعوام الأربعة التي تشملها استراتيجيتها المتوسطة الأجل الجديدة، مجموعة من البرامج المحددة الغرض تركز على مختلف قطاعات التعليم الفرعية. والغرض من ذلك هو تدعيم ركائز نظم التعلّم مدى الحياة. وستُعطى الأولوية في الأعوام الأربعة الأولى للقطاعات الفرعية الثلاثة التالية: محو الأمية، والتعليم والتدريب في المجال التقني والمهني، والتعليم العالي، وهي قطاعات توليها الدول الأعضاء اهتماماً كبيراً وتتمتع فيها اليونسكو بميزة نسبية كبيرة. ويُعتبر محو أمية الشباب والكبار أساس عملية التعلّم مدى الحياة واكتساب المهارات. وستعزز اليونسكو النهوض بأنشطتها الرامية إلى تلبية احتياجات محو الأمية، ولا سيما لصالح الشباب والكبار. واستناداً إلى منجزات عقد الأمم المتحدة لمحو الأمية، ستدعم اليونسكو البلدان التي تضم أكبر أعداد من الأميين، ومنها مجموعة البلدان التسعة ذات الأعداد الضخمة من السكان. وستركز الأنشطة على زيادة عدد البرامج الوطنية لمحو الأمية، بما يشمل تعلّم المهارات اللازمة للقرن الحادي والعشرين والتثقيف في مجال المواطنة العالمية، وباستخدام أساليب جديدة لتنفيذ هذه الأنشطة، منها التعلّم المعزز باستخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات والتعلم بالأجهزة المحمولة. وتعتزم المنظمة الاضطلاع بأنشطة في مجال تنمية المهارات لعالم العمل وستدعم بذلك استعراض السياسات وتبادل المعارف وإعداد الاستراتيجيات في ميدان التعليم والتدريب في المجال التقني والمهني من أجل تيسير الانتقال من المدرسة إلى عالم العمل. وسوف تسعى اليونسكو إلى تعزيز إمكانية الانتفاع بالتعليم العالي الجيد بوصفه عاملاً أساسياً في بناء مجتمعات معرفة جامعة تتسم بالتنوع، وذلك عن طريق معالجة عدة قضايا منها تنويع الأنشطة التعليمية وضمان جودتها.

٢٩- وستستجيب اليونسكو للحاجة إلى تحسين جودة التعليم والتعلّم عن طريق التركيز على المجالات الرئيسية التالي ذكرها. فإنها ستعالج النقص الحاد في المعلمين المؤهلين الذي تعاني منه الكثير من البلدان، وذلك من خلال دعم التطوير المهني للمعلمين بأنشطة ترمي على وجه التحديد إلى تنمية قدرات مؤسسات تدريب المعلمين، ومن خلال نشر ممارسات التدريس المبتكرة الكفيلة بتحسين فعالية أنشطة التعليم. كما أنها ستسعى إلى زيادة فرص التعلّم الابتكارية، وبخاصة عن طريق تشجيع

استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات في مجال التعليم وتحسين كفاءات المعلمين في استخدام هذه التكنولوجيات. وستقوم أخيراً بتدعيم عملها في المجالات التي تُعتبر ذات أهمية بالغة لتحقيق هدف تحسين التعلّم ومنها المناهج الدراسية والأساليب التربوية وتقييم نتائج التعلّم.

٣٠- وستعطي المنظمة الأولوية والدعم المحدد الغرض للبلدان أو الفئات السكانية التي تُعتبر في أمس الحاجة إلى المساعدة أو التي ما زالت بعيدة عن المسار المؤدي إلى تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً. ولذا، ستركز المنظمة في الفترة الممتدة من الآن حتى عام ٢٠١٥ على تسريع وتيرة التقدم نحو تحقيق أهداف التعليم للجميع وتعبئة جميع شركائها لدفع عجلة التقدم «دفعة كبيرة أخيرة» عن طريق توفير الدعم المحدد الغرض للبلدان التي تحظى بالأولوية والتي يقع ثلثاها في أفريقيا. ومع أن المنظمة تقر بالتقدم الكبير الذي أحرزته الكثير من البلدان الأفريقية نحو تحقيق أهداف التعليم للجميع في العقد الأخير، فإنها ستستمر في تخصيص جزء كبير من مواردها المالية وأنشطتها البرنامجية في الفترة ٢٠١٤-٢٠٢١ لصالح الدول الأعضاء الأفريقية من أجل مساعدة هذه البلدان على التصدي للتحديات التعليمية الكثيرة التي ما زالت تواجهها حتى الآن وعلى الإسهام في التنمية الاجتماعية والاقتصادية. وستولى عناية خاصة لدعم أنشطة التطوير المهني للمعلمين ومحو الأمية وتنمية المهارات المهنية والتعليم العالي.

الهدف الاستراتيجي الثاني:

تمكين الدارسين من أن يكونوا مواطنين عالميين مبدعين ومسؤولين

٣١- لا تزال مجموعة من العوامل تزيد من أوضاع الهشاشة وتزعزع أسس التلاحم الاجتماعي وتهدد السلام والاستقرار على الصعيد العالمي. والفجوة بين الأغنياء والفقراء آخذة في الاتساع داخل البلدان وفيما بينها. ويظل تحقيق الإنصاف وإدماج الجميع تحديين مركزيين يعترضان سبيل التنمية المستدامة. ويعيش عدد كبير من سكان العالم في مناطق متأثرة بالنزاعات وأعمال العنف. وإلى جانب ذلك، تترتب على الكوارث الطبيعية، بما فيها تلك التي ترتبط بتغير المناخ، آثار مدمرة، لا سيما بالنسبة إلى أشد الفئات فقراً.

٣٢- ومن شأن التعليم، بوصفه معبراً يؤدي إلى التغير المستدام، أن يكون استجابة قوية تساعد على تخفيف وطأة التحديات المذكورة. ويسهم التعليم إسهاماً مباشراً في الحد من الفقر وتحقيق المساواة بين الجنسين وضمان الاستدامة البيئية. ويتمثل أحد الأهداف الجوهرية للتعليم في تعزيز القيم والمواقف وأنماط السلوك والتأثير فيها، إذ إنها تمكّن الدارسين من الإسهام على نحو استباقي في بناء مجتمع ينعم بمزيد من العدالة والمساواة والسلام والاستدامة.

٣٣- وتحتل اليونسكو، بحكم مهمتها الجامعة للتخصصات، موقعاً فريداً لتعزيز التعليم الذي يمكّن الدارسين من القيام بما يلي: فهم التحديات الاجتماعية واتخاذ تدابير فعالة وإبداعية لمواجهتها؛ والإسهام في بناء مجتمعات منصفة ومستدامة تنعم بالسلام وترتكز على مبادئ العدالة الاجتماعية واحترام حقوق الإنسان، والمساواة بين الجنسين، والتنوع واحترام البيئة؛ والمشاركة بفعالية في العمليات الديمقراطية؛ والعيش الكريم.

٣٤- وسيتم ذلك من خلال دعم الدول الأعضاء للتأكد من أن مضامين التعلم والبيئات والممارسات والعمليات تعزز اكتساب الكفاءات اللازمة لمواجهة التحديات المحلية والعالمية، مثل التفكير النقدي، والإبداع، وفهم الأبعاد الأخلاقية للتنمية البشرية، والمواطنة الفاعلة والمسؤولة. وسيجري التركيز بقدر أكبر بكثير من الزخم على الارتقاء بدور التعليم في التصدي لتحديات القرن الحادي والعشرين. وسوف تكثف اليونسكو جهودها على وجه الخصوص في المجالات الثلاثة التالية:

- ستعزز اليونسكو التعليم من أجل السلام وحقوق الإنسان لتحقيق المواطنة العالمية، ولا سيما في إطار توصية عام ١٩٧٤ بشأن التربية من أجل التفاهم والتعاون والسلام على الصعيد الدولي والتربية في مجال حقوق الإنسان وحرياته الأساسية؛ وقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن التعليم والديمقراطية (A/RES/٦٧/١٨) ؛ **و**برنامج العمل الجامع للتخصصات والمشترك بين القطاعات الذي وضعته اليونسكو بشأن ثقافة السلام واللاعنف (القرار ٣٦م/٦٦)؛ وقرار المؤتمر العام لليونسكو (٣٧م/١ (ثامناً))، **و**غير ذلك من الصكوك الدولية الكبرى؛
- ستواصل اليونسكو تعزيز التعليم من أجل التنمية المستدامة بوصفه جزءاً لا يتجزأ من التعليم الجيد ومن جميع الجهود الرامية إلى تحقيق التنمية المستدامة، ودعم تدابير إدراج التعليم من أجل التنمية المستدامة في السياسات والخطط التعليمية والمناهج الدراسية والأساليب التربوية، وعمليات التقييم المضطلع بها في هذا الصدد، عن طريق تنفيذ أنشطة ترويجية مستندة إلى الشواهد وعن طريق تقديم المساعدة التقنية وإجراء عمليات رصد، مما يكفل بالتالي متابعة فعالة لعقد الأمم المتحدة للتعليم من أجل التنمية المستدامة؛
- ستعزز اليونسكو التربية الصحية، بما في ذلك التثقيف بشأن فيروس ومرض الإيدز والتربية الجنسية الشاملة، إذ إن هذه الأمور تزود الدارسين بالمهارات اللازمة ليعيشوا حياة سليمة من الناحية الصحية وتعزز بيئات التعلّم الآمنة والمنصفة التي تسهم في الارتقاء برفاه الدارسين وتساعد على تحسين نتائج التعلّم.

الهدف الاستراتيجي الثالث:

النهوض بالتعليم للجميع ورسم ملامح جدول الأعمال الدولي المقبل للتعليم

٣٥- وستكون فترة الأعوام الثمانية المقبلة غنية بالفرص. فإن خطة التنمية الجديدة ستصل في عام ٢٠١٥ إلى منعطف سيكون فرصة لتقييم التقدم المحرز، وتحديد خطة جديدة وإطار جديد للتنمية بالاستناد إلى تحليل للاحتياجات والتحديات الناشئة. وسيكون هذا الموعد فرصة لتجديد الالتزامات. وسوف تتمثل إحدى المسؤوليات المهمة لليونسكو في هذا الصدد في الحفاظ على الاهتمام الكبير الذي يحظى به التعليم في جدول الأعمال العالمي للتنمية. وإذ تقر اليونسكو في الوقت ذاته بأن تنفيذ جدول أعمال التعليم للجميع لم ينتهِ بعد، فإنها عازمة كل العزم على دفع عجلة التقدم نحو تحقيق أهداف التعليم للجميع الستة من خلال إعطاء «دفعة كبيرة» أخيرة لهذه العجلة قبل حلول عام ٢٠١٥، وذلك بالتعاون مع جميع الأطراف المعنية والشركاء.

٣٦- وفي الفترة المتبقية حتى عام ٢٠١٥ الذي يُفترض أن تتحقق خلاله الأهداف الإنمائية للألفية وأهداف التعليم للجميع، ستواصل اليونسكو الدور الذي تؤديه بوصفها الوكالة الرائدة المعنية بتنسيق برنامج التعليم للجميع على الصعيد العالمي، وسوف تسعى أيضاً إلى توسيع الشراكات الخاصة بالتعليم وتعزيزها. وستقوم بتيسير العمليات الوطنية الرامية إلى تقييم التقدم المحرز في تحقيق أهداف التعليم للجميع بغية المساعدة على تحديد أولويات السياسات التعليمية على الصعيد القطري وإرساء الأسس اللازمة لإعداد جدول أعمال التعليم لفترة ما بعد عام ٢٠١٥ على الصعيدين الإقليمي والعالمي. وستعمد اليونسكو أيضاً إلى استعراض الدروس المستخلصة بحس نقدي وإلى توجيه النقاش المتعلق بجدولَي الأعمال الدوليين للتعليم والتنمية لفترة ما بعد عام ٢٠١٥. وستتخذ اليونسكو التدابير اللازمة كي يبقى التعليم، بعد استحقاق عام ٢٠١٥، أولوية عالمية بوصفه حقاً أساسياً من حقوق الإنسان وشرطاً أساسياً لتحقيق السلام والتنمية المستدامة.

٣٧- واستجابةً للحاجة إلى الارتكاز على الشواهد عند رسم السياسات، ستستمر اليونسكو في الاضطلاع بدورها المركزي في رصد التقدم المحرز في مجال التعليم عن طريق جمع البيانات وتحليلها ونشرها، وستستفيد في ذلك من الخبرات الواسعة المكتسبة في إطار إعداد المطبوع الطليعي الصادر عن اليونسكو ومعهد اليونسكو للإحصاء بعنوان «التقرير العالمي لرصد التعليم للجميع». وإلى جانب ذلك، سوف تواصل اليونسكو تعزيز التعليم بوصفه حقاً أساسياً لجميع الدارسين عن طريق دعم الدول الأعضاء في استعراض أطرها القانونية وتحديثها لمراعاة حق الجميع في الانتفاع بالتعليم الجيد.

٣٨- وإضافة إلى ذلك، ستواصل اليونسكو الاضطلاع بدور مختبر للأفكار والابتكارات في التعليم، وتوجيه المناقشات الدولية بشأن القضايا البالغة الأهمية والتحديات الناشئة في مجال التعليم، وتيسير الحوار العالمي بشأن السياسات العامة بين الدول الأعضاء. وستساعد اليونسكو على وضع طرائق جديدة لتصور التعليم والتعلّم، وإسهامهما في تحقيق التنمية الاجتماعية، وأساليب التعاون الدولي المرتبطة بهما. وبذلك، ستولّد المنظمة زخماً دولياً لتحقيق ما يلي: تعزيز ما يحظى به مجالا التعليم والتعلّم من اهتمام سياسي ومن موارد؛ وإدراج بعد استشرافي في عمليات رسم السياسات والتخطيط؛ وجمع المزيد من الشواهد عن طريق رصد التطورات والاتجاهات التي يشهدها التعليم على الصعيد العالمي والإقليمي والوطني.

٣٩- وستستفيد اليونسكو من قدرتها على الجمع بين الأطراف المعنية ومن الأنشطة الترويجية التي تضطلع بها لضمان انتفاع التعليم بدعم أطراف متعددة على الصعيد العالمي والإقليمي والوطني، وذلك عن طريق تدعيم آليات التنسيق والتعاون بين الجهات المعنية والشركاء الرئيسيين. وبالنظر إلى التغيرات التي تشهدها أنشطة التعاون الإنمائي على الصعيد العالمي، ستمضي المنظمة قدماً في تعزيز أنشطة التعاون فيما بين بلدان الجنوب وبين بلدان الشمال والجنوب والجنوب بوصفها آليات رئيسية لتنفيذ الأنشطة، وستوسع نطاق تعاونها بحيث يشمل شركاء مهمين آخرين داخل منظومة الأمم المتحدة وخارجها. وستسعى اليونسكو إلى إقامة شراكات متكافئة بين البلدان بأساليب عدة، ولا سيما عن طريق توطيد التعاون التقني بين البلدان النامية واجتذاب التمويل من الجهات المانحة الجديدة والناشئة. كما ستواصل المنظمة تعاونها مع الدول الأعضاء ومنظمات المجتمع المدني والأوساط الأكاديمية وستستفيد من الزخم المتزايد للشراكات بين القطاعين العام والخاص في مجال التعليم.

٤٠- وتحتل اليونسكو بفضل شبكاتها العالمية وإشعاعها العالمي موقعاً جيداً يؤهلها لتحسين التعاون على الصعيدين الدولي والإقليمي وتعزيز تبادل المعارف بين جميع الدول الأعضاء فيها. وستقوم المنظمة في المرحلة المقبلة بإيلاء المزيد من العناية لمسألة ضمان جدوى برنامج التربية الخاص بها على المستوى العالمي، وستسعى أيضاً إلى تعبئة جميع الدول الأعضاء وكل الجهات المعنية الأخرى كي تتعاون فيما بينها لمعالجة التحديات والقضايا العالمية البارزة.

الهدف الاستراتيجي الرابع:

تعزيز نظم وسياسات العلوم والتكنولوجيا والابتكار- على المستوى الوطني والإقليمي والعالمي

٤١- لقد أكد مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (أو مؤتمر ريو+٢٠) الأهمية الأساسية للعلوم والتكنولوجيا والابتكار بالنسبة إلى القضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة بجميع أبعادها- الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. فبإمكان العلوم والتكنولوجيا والابتكار أن تحقق التحول في تغيير الوضع الاجتماعي-الاقتصادي للبلدان النامية والاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية. وتمثل العلوم ركيزة تستند إليها جميع الابتكارات التكنولوجية والحلول الهندسية اللازمة لمواجهة العديد من التحديات، مثل مراعاة البيئة في تحقيق النمو وتوفير الوظائف، والتدهور والإصلاح في مجالات البيئة، والتكيف مع تغير المناخ، والأمراض القائمة والمستجدة، والكوارث الطبيعية، والاحتياجات في مجال الطاقة.

٤٢- وقد شهد الاستثمار في نظم المعرفة، بما يشمل أنشطة البحث والتطوير، توسعاً كبيراً على الصعيد العالمي، بما في ذلك في العديد من البلدان النامية. كما أن توزيع جهود البحث والتطوير بين الشمال والجنوب قد تغير مع ظهور أطراف فاعلة جديدة في الاقتصاد العالمي، مما أدى إلى نشوء بيئة عالمية تتسم بمزيد من التنافس. غير أن أوجه التفاوت في القدرات العلمية وفي مستويات تطور العلم والتكنولوجيا والابتكار لا تزال كبيرة، سواء في داخل البلد الواحد أو فيما بين البلدان. وتتمثل بعض العوامل التي تفضي إلى أوجه التفاوت هذه في عدم كفاية التزام الحكومات بالعلم والتكنولوجيا والابتكار، بما في ذلك على صعيد التمويل؛ وضعف تصميم السياسات الوطنية للعلم والتكنولوجيا والابتكار، ونقص القدرات التنظيمية الملائمة لتنفيذ السياسات؛ وعدم جودة إحصاءات ومؤشرات العلم والتكنولوجيا والابتكار؛ وانعدام المساواة في مشاركة النساء والرجال في المجالات العلمية؛ وانعدام الاتساق في التفكير في دورة الحياة وفي المنظور الطويل الأجل على صعيد شبكات وسياسات العلم والتكنولوجيا والابتكار؛ وانعدام الصلة بين المعنيين برسم السياسات العلمية والمجتمع في مجالات توليد المعارف وتشاطرها واستخدامها.

٤٣- ويعد تحسين بيئة السياسات العامة، وإعادة تصميم البنية الأساسية وتنمية مزاولة الأعمال الحرة، والاستثمار في تعليم العلوم والهندسة على صعيد التعليم العالي، من المجالات الرئيسية التي تحتاج إلى اتخاذ تدابير بشأنها على صعيد السياسات من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

٤٤- وستقوم اليونسكو، بوصفها المنظمة التابعة للأمم المتحدة والمكلفة بولاية صريحة في مجال العلوم، بمواصلة مساندة الجهود التي تبذلها الدول الأعضاء لإصلاح وتحديث النظم الوطنية للعلم والتكنولوجيا والابتكار ولإصلاح وتحديث إدارة هذه النظم. وسوف تقدم اليونسكو الدعم التقني لتعزيز البيئة العامة للعلم والتكنولوجيا والابتكار وتعزيز صلات الربط بين العلم والسياسات والمجتمع، بغية ردم الفجوة بين المعارف الخاصة بالعلم والتكنولوجيا والابتكار والسياسات العامة، وحفز استثمار الدول الأعضاء في مجالات العلم والتكنولوجيا والابتكار. وفي الدعم الذي تقدمه اليونسكو لبناء بيئات عامة فعالة للعلم والتكنولوجيا والابتكار، ستجري مراعاة الظروف الخاصة بكل بلد والاستناد إلى عدة ركائز رئيسية، بضمنها ما يلي: سياسات وطنية متينة للعلم والتكنولوجيا والابتكار تشكل أطراً كلية وجزءاً لا يتجزأ من السياسات والخطط الوطنية للتنمية، وترتبط ارتباطاً استراتيجياً بالسياسة التعليمية وبعناصر اقتصادات الوحدات الكبرى والسياسات الصناعية وبالسياسات القطاعية الأخرى؛ قدرات مؤسسية وبشرية ملائمة في مجال العلوم والبحوث والابتكار؛ المشاركة في العلوم وفهمها ومساندتها على الصعيد الشعبي. وسوف تركز المنظمة تركيزاً خاصاً على تنمية القدرات الخاصة بالابتكار على المستوى الوطني والإقليمي وعلى مستوى القاعدة الشعبية وذلك للحث على تحقيق التحولات المراعية للبيئة، وتشجيع الإبداع، وزيادة الفرص المتاحة للشباب لقيادة ابتكارات تطبيقية والاضطلاع بمبادرات تجارية في مجال التكنولوجيا، وتعزيز قدرة الخريجين الشباب على الحصول على وظائف في مجالات العلم والتكنولوجيا والابتكار. وستشتمل جميع جهود اليونسكو في مجال العلوم على تركيز قوي على زيادة مشاركة النساء والفتيات في مجالات العلم والتكنولوجيا والابتكار وعلى تعزيز المساواة بين الجنسين في هذه المجالات.

٤٥- وستواصل المنظمة بناء قدرات الدول الأعضاء على رصد الأداء وتقييمه استناداً إلى الإحصاءات والمؤشرات الخاصة بالعلم والتكنولوجيا والابتكار. وسعياً إلى استكمال الجهود الرامية إلى تعزيز رسم سياسات العلم والتكنولوجيا والابتكار بالاستناد إلى الشواهد، ستعمد المنظمة أيضاً إلى تعزيز نظم الاستشراف العلمي والتكنولوجي.

٤٦- وسوف تستمر اليونسكو في تعزيز جهودها من أجل مساعدة الدول الأعضاء في بناء القدرات المؤسسية للعلوم والهندسة وفي تحقيق التحول في نظم التعليم العالي بغية اعتماد نهوج مشتركة بين القطاعات على نطاق أوسع كي يجري الاهتمام في جدول أعمال البحوث والتعليم بالتحديات المرتبطة بالتنمية المستدامة. وتقر المنظمة أيضاً بمسؤولية الاهتمام بإتاحة المزيد من الفرص للمشاركة في المبادرات العلمية، ولاسيما لمشاركة المهمشين. كما ستستمر المنظمة في إعطاء الأولوية للاحتياجات الخاصة للدول الجزرية الصغيرة النامية عن طريق الإسهام في تنفيذ برنامج عمل بربادوس من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية واستراتيجية موريشيوس لمواصلة تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للجزر الصغيرة النامية. وستواصل اليونسكو إلى جانب ذلك، دعم حقوق

الشعوب الأصلية والاعتراف بقيمة نظم المعارف الخاصة بها. وسيستمر العمل على إعداد وتطبيق سياسة على نطاق المنظمة بشأن التعاون مع الشعوب الأصلية. وستعمل اليونسكو على تشجيع الحملات العالمية لترويج العلوم، مثل السنة الدولية لعلم البلورات (٢٠١٤)، والسنة الدولية للضوء (٢٠١٥)، وستسهم المنظمة في مبادرة الأمم المتحدة بشأن «الطاقة المستدامة للجميع».

٤٧- وستستمر اليونسكو في تعزيز مشاركتها في الشراكات العالمية الرامية إلى سد الفجوة بين العلوم والسياسات، وفي قيادة الجهود المشتركة بين الوكالات من أجل زيادة مراعاة نظم معارف السكان الأصليين في كل من المنبر الدولي الحكومي للعلوم والسياسات في مجال التنوع البيولوجي وخدمات النظام الإيكولوجي، والهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ. وستواصل المنظمة، على الصعيد الدولي، قيادة عمليات عالمية للتقييم وإعداد التقارير عن أوضاع الصلات بين السياسات والعلوم والمجتمع، في مجالات تشمل أوضاع الاستثمار في ميادين العلوم والتكنولوجيا والابتكار في جميع المناطق في العالم.

٤٨- وسوف تضطلع اليونسكو أيضاً، من خلال استضافتها لأمانة اللجنة الاستشارية العلمية للأمين العام للأمم المتحدة، بدور رئيسي في تقديم المشورة إلى الأمين العام وإلى منظومة الأمم المتحدة فيما يتعلق بالاستراتيجيات الكفيلة بتوفير المزيد من الفعالية في توجيه الجهود الجماعية في مجالات العلوم الطبيعية والعلوم الاجتماعية والإنسانية والتكنولوجيا والهندسة والابتكار، من أجل التصدي لتحديات التنمية المستدامة.

الهدف الاستراتيجي الخامس:

تعزيز التعاون الدولي في مجال العلوم بغية التصدي للتحديات الهامة في تحقيق التنمية المستدامة

٤٩- يمثل تشاطر المعارف بقدر أكبر أمراً أساسياً لتحقيق التغيرات التحولية اللازمة من أجل التصدي للتحديات المعقدة والمترابطة التي ينطوي عليها تحقيق التنمية المستدامة. وسوف تعزز اليونسكو التعاون الدولي في مجال العلوم وستشجع النهوج العلمية المتكاملة لمساندة الدول الأعضاء في إدارة مواردها الطبيعية بصورة فعالة، وللحد من أوجه التفاوت في امتلاك المعارف سواء داخل البلدان أو فيما بينها، ولمد الجسور من أجل الحوار والسلام.

٥٠- فإن قضايا الاستدامة تندرج في صميم النقاش الدولي بشأن المستقبل لأن الأنماط الحالية والمتوقعة للنشاط البشري تحدث تغييراً جذرياً في النظم الطبيعة للأرض وتولد ضغوطاً على الحدود البيولوجية الفيزيائية لكوكبنا. ويؤثر ذلك تأثيراً بالغاً في موارد المياه العذبة في العالم، والمحيطات، والغلاف الجوي والمناخ، والنظم الإيكولوجية للأرض، والتنوع البيولوجي.

٥١- وسوف تضطلع اليونسكو، بالاستناد إلى خبرتها في قيادة برامج وهيئات علمية دولية ودولية حكومية وإلى قدرات هذه البرامج والهيئات في مجال المراقبة العالمية، بالإسهام في رسم ملامح جدول أعمال البحوث الخاص بالتعاون العلمي على الصعيدين العالمي والإقليمي، مع الاستناد في ذلك إلى الوثيقة الختامية لمؤتمر ريو+٢٠ المعنونة «المستقبل الذي نصبو إليه».

٥٢- وسوف تطبّق اليونسكو نهوجاً متكاملة للعلوم والهندسة من أجل تحقيق التنمية المستدامة، يشار إليها بعبارة «علوم الاستدامة». وتستند هذه النهوج المتكاملة لإيجاد الحلول إلى المنظومة الكاملة للمعارف العلمية والتقليدية ومعارف السكان الأصليين على نحو جامع للتخصصات من أجل تحديد التحديات الاقتصادية والبيئية والأخلاقية والمجتمعية وفهمها والتصدي لها.

٥٣- وتظل موارد المياه العذبة تشكل عنصراً أساسياً للأمن والاستدامة والاندماج والسلام، مع تزايد أهميتها نتيجة لعوامل عديدة من ضمنها النمو السكاني والتوسع العمراني وتغير المناخ. وسوف تعمل اليونسكو على الاستجابة لاحتياجات الدول الأعضاء من خلال تعزيز جوانب الحوكمة والإدارة في التعامل مع الموارد المحدودة للمياه العذبة في العالم، وذلك في إطار استراتيجية «الأمن المائي: التصدي للتحديات المحلية والإقليمية والعالمية» (٢٠١٤-٢٠٢١). وستواصل اليونسكو بناء القدرات المؤسسية والبشرية للدول الأعضاء في مختلف مجالات إدارة موارد المياه العذبة. وسوف تتيح المنظمة معارف محدَّثة يمكن استخدامها في توجيه السياسات الخاصة بموارد المياه العذبة.

٥٤- وسوف يظل العمل في مجال المحيطات والسواحل يشكل مجالاً رائداً لعمل اليونسكو، وسيشتمل على مبادرات جامعة للتخصصات في قطاعات العلوم والتربية والثقافة والاتصال. وسوف تواصل اليونسكو تشجيع التعاون الدولي من أجل تكوين فهم علمي رصين وتوفير رصد منهجي لتغير المناخ العالمي وللنظم الإيكولوجية للمحيطات. وسيكفل ذلك توافر إمكانية استخدام المعلومات لمعالجة مجموعة كبيرة من التحديات الاجتماعية والبيئية، بما فيها تغير المناخ وتقلباته، والتنوع البيولوجي البحري، وأمواج التسونامي وغيرها من المخاطر المرتبطة بالمحيطات، واستدامة النظام الإيكولوجي للمحيطات. وستشكل هذه المعلومات العلمية عن أوضاع المحيطات أساساً للحوكمة العالمية من أجل تأمين سلامة المحيطات وتوافر إدارة سليمة للمخاطر والفرص الخاصة بالمحيطات على الصعيد العالمي والإقليمي والوطني. وستعمل

اليونسكو على تعزيز دورها القيادي على صعيد منظومة الأمم المتحدة في مجال علوم المحيطات والخدمات وأنشطة الرصد المتعلقة بها، بغية الاستجابة، في إطار مهمتها، لمتطلبات مختلف اتفاقيات الأمم المتحدة وقرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة ذات الصلة بالمحيطات.

٥٥- وستسعى اليونسكو إلى تعزيز دور وإمكانات معازل المحيط الحيوي التي تحددها المنظمة أو التي تنتسب إلى اليونسكو، بما يشمل الشبكات المنتسبة إلى هذه المواقع، وذلك باعتبار هذه المعازل مواقع رائدة لإجراء البحوث عن التكيف مع تغير المناخ والتخفيف من آثاره، وعن الاقتصادات المراعية للبيئة، وكمواقع للتعاون فيها مع المبادرات البيئية المبتكرة الدولية الأخرى. كما ستستخدم هذه المواقع لتكوين معارف علمية وتحديد أفضل الممارسات الخاصة باستخدام الموارد الطبيعية وإدارة النظم الإيكولوجية وإصلاحها وإعادة تأهيلها، والنهوض بالعلوم الجيولوجية، ولتدعيم الروابط بين العلوم والسياسات والمجتمع على الصعيد المحلي والوطني والإقليمي والعالمي.

٥٦- وسوف تشجع اليونسكو التعاون العلمي، وخصوصاً فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي بين الشمال- الجنوب- الجنوب، بوصفه عاملاً حافزاً للحوار والإنتاج المشترك للمعارف العلمية بالتآزر مع الوسطاء في مجال المعارف المحلية ومعارف السكان الأصليين، ولممارسة دبلوماسية العلوم. وستواصل المنظمة تشجيع الإدارة المشتركة للمناطق والموارد العابرة للحدود، بما فيها الموارد السطحية والجوفية ومعازل المحيط الحيوي العابرة للحدود، وذلك كوسيلة لتشاطر المعارف وأفضل الممارسات وبناء السلام وتشجيع الحوار بين الأمم.

٥٧- وبالنظر إلى تشديد الوثيقة الختامية لمؤتمر ريو+٢٠ على فكرة تزايد أوجه اللايقين والمخاطر في عملية التنمية، فإن اليونسكو ستشجع التعاون الدولي بشأن تقييم ورصد التغيرات العالمية والمخاطر الطبيعية، بما فيها حالات الجفاف والفيضان والمخاطر الجيولوجية وأمواج التسونامي؛ وبشأن توليد وتشاطر المعارف العلمية التي تفضي إلى فهم المخاطر الطبيعية، والحد من مخاطر الكوارث عن طريق دعم إقامة نظم للإنذار المبكر وآليات تتيح التكيف مع احتمالات وقوع الكوارث، وذلك من خلال التعليم والعلوم وتعزيز قدرة المجتمعات على المقاومة.

الهدف الاستراتيجي السادس:

دعم التنمية الاجتماعية الشاملة وتعزيز الحوار بين الثقافات بغية تحقيق التقارب بينها ونشر المبادئ الأخلاقية

٥٨- تشهد كل البلدان اليوم تحولات اجتماعية جوهرية. وأصبحت الحاجة إلى التلاحم الاجتماعي والحوار بين الثقافات والتماسهما في يومنا هذا أمرين عاجلين إلى حد لم يُبلغ في أي وقت مضى. وتنطوي المشكلات التي تواجهها كل المجتمعات تبعات أخلاقية تنجم عن التقدم العلمي والتكنولوجيا، والضغط الديمقراطي، وتسارع التوسع الحضري، وتزايد النداءات الرامية إلى تحقيق العدالة والتلاحم، ودور الشباب بوصفهم عوامل للتغيير، وأشكال الاتصال الجديدة، ومشاركة المواطنين في تعزيز الديمقراطية. وبغية الإسهام في خطة التنمية لفترة ما بعد عام ٢٠١٥، ستعمل اليونسكو على تنمية فهم استشرافي للديناميات الجارية، استناداً إلى النهج القائم على علم الاستدامة، لمساعدة البلدان في تصميم واستعراض سياسات عامة شاملة تعززها الشواهد. والقصد في ذلك هو إدارة التحولات الاجتماعية من أجل دعم القيم العالمية للسلام والعدالة وعدم التمييز وحقوق الإنسان. وسوف يساعد تعزيز دور اليونسكو في الترويج للبعد الاجتماعي للتنمية المستدامة، في الاستفادة من الفرص الجديدة لتحقيق التقدم الاجتماعي الشامل في مجالات التربية والعلم والثقافة والاتصال والمعلومات.

٥٩- وستعمل اليونسكو استناداً إلى خبرتها الطويلة على تعزيز الروابط بين البحوث والممارسات ورسم السياسات. وسيجري دعم الدول الأعضاء في جهودها لرسم وتطبيق سياسات لمواكبة التحولات الاجتماعية، ولاسيما من خلال بناء القدرات البشرية والمؤسسية.

٦٠- وسوف تشجع اليونسكو قيام «تفاهم أفضل (بين الشعوب من أجل) وقوف كل شعب منها بصورة أدق وأصدق على عادات الشعوب الأخرى» من خلال الحوار بين الثقافات. ويكتسي هذا الأمر أهمية حيوية في وقت تواجه فيه المجتمعات أشكالاً جديدة من مظاهر انعدام المساواة، والتمييز، والاستبعاد، والعنف، والتشدد، والتطرف، والتعصب الأعمى، التي تزداد حدة من جراء علاقات التوتر والنزاعات المحلية. وسوف تسترشد المنظمة في عملها هذا بخطة العمل الجامعة للتخصصات والمشتركة بين القطاعات بشأن إرساء ثقافة السلام واللاعنف، وكذلك بخطة العمل (الوثيقة ١٩٤م ت/١٠) الخاصة بالعقد الدولي للتقارب بين الثقافات (٢٠١٣-٢٠٢٢)). وستكون مشاركة الشركاء على الصعيدين الدولي والوطني أمراً أساسياً في هذا الصدد.

٦١- وستُبذل جهود للمضي قدماً في تعميم مبادئ ومعايير حقوق الإنسان في نشاط المنظمة بأكمله. ويتطلب تعزيز قيم الاحترام والتسامح والتفاهم توفير خدمات التعليم للجميع، وتشاطر فوائد المعارف العلمية، وترسيخ الثقافات، وتوافر شبكات للمعلومات والاتصال يسهل الانتفاع بها.

٦٢- وسوف تستخدم اليونسكو الاستشراف والاستباق لأداء وظيفتها باعتبارها مختبراً للأفكار وذلك من خلال الوقوف على الاحتياجات الحالية والمستقبلية وإعداد اقتراحات مبتكرة لتنمية السياسات العامة.

٦٣- كما ستواصل اليونسكو الاضطلاع بالقيادة العالمية لعملية تعزيز المعايير الدولية لأخلاقيات العلوم والتكنولوجيا. فإن الأبعاد الأخلاقية والقانونية والبيئية والمجتمعية للعلوم والتكنولوجيا الرامية إلى تحقيق استدامة الحياة البشرية والمحافظة على النظم الداعمة للحياة تكتسي أهمية مركزية في إطار مهمة اليونسكو الشاملة في مجال العلوم، في معرض سعيها إلى الوصول إلى الشرائح الأضعف حالاً في المجتمع والإسهام في تحقيق التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية وإحلال السلام عن طريق اعتماد نهوج ترتكز على مبادئ حقوق الإنسان. وسوف تواصل اليونسكو، فيما يخص أخلاقيات البيولوجيا، تحديد ومعالجة الإشكاليات الأخلاقية التي قد يطرحها التقدم العلمي وتطبيقاته فيما يتعلق بسلامة الأفراد وحقوقهم أو رفاههم. وسيجري تشجيع الانتفاع المنصف للجميع بالمعارف والتطورات العلمية، كما سيجري الاهتمام بقضايا النزاهة والمسؤولية في مواد جدول أعمال البحوث، بغية مساندة انبثاق مجتمعات تتسم بانتشار الثقافة العلمية فيها وبالعدل والإنصاف.

٦٤- ويمثل الشباب من النساء والرجال أطرافاً فاعلة حيوية وشركاء في المبادرات الابتكارية الرامية إلى التصدي للتحديات العالمية. فلقد قدموا في مناطق عديدة الدليل على حيويتهم وقدراتهم الإبداعية وفكرهم النقدي في تشخيص الحلول ومد الجسور وإقامة الشبكات بين الجماعات. وقد آن الأوان، أكثر من أي وقت مضى، لتحسين الاستثمار في البحوث والسياسات والبرامج من أجل إقامة بيئات تمكينية للشباب، بما فيهم أكثر الشباب سرعة في التأثر وعرضة للتهميش، ولاسيما الشابات، وذلك من أجل أن تزدهر أوضاعهم ويمارسوا حقوقهم ويشاركوا في المجتمع كمواطنين مسؤولين وكأطراف حيوية فاعلة مسؤولة. وسوف تسخّر اليونسكو خبرتها المتعددة التخصصات لتمكين الشابات والشبان من المشاركة في حياة مجتمعاتهم وتكريس كامل طاقاتهم الكامنة، بوصفهم وسطاء ومستفيدين، في تحقيق التحولات الاجتماعية. وعلى النحو المنصوص عليه في استراتيجية اليونسكو التنفيذية بشأن الشباب، فإن نهج اليونسكو في العمل في هذا الصدد سيتبع ثلاثة محاور متكاملة ومستعرضة ومترابطة، هي: (أ) رسم السياسات واستعراضها بمشاركة الشباب؛ (ب) تنمية القدرات من أجل الانتقال إلى مرحلة الرشد؛ (جـ) المشاركة في الحياة المدنية والديمقراطية والتجديد الاجتماعي.

٦٥- وتمثل الرياضة للجميع إحدى أقوى الوسائل لإبلاغ رسائل هامة بخصوص حقوق الإنسان، والتنمية الاجتماعية، وقيم السلام، والتقارب بين الشعوب. وتشكل الرياضة أيضاً أداة للتنمية ولبناء الحياة الجماعية. فهي تعزز الصحة العامة والتلاحم، وتمثل وسيلة لزيادة رأس المال الاجتماعي، ولا سيما لدى الشباب. وتوفر التربية البدنية والرياضة إطاراً للعمل من أجل النهوض بصحة الأفراد ومجتمعاتهم المحلية وتحقيق الاندماج الاجتماعي والتلاحم الاجتماعي والتنمية المستدامة والالتزام بالممارسات الأخلاقية. وستقوم اليونسكو، في إطار تفويضها الأخلاقي، بدعم الدول الأعضاء فيما يتعلق بالأطر القانونية والمؤسسية الوطنية اللازمة لدعم النزاهة في مجال الرياضة، ولا سيما من خلال الاتفاقية الدولية لمكافحة المنشطات في مجال الرياضة. كما ستعمل المنظمة من أجل توفير المشورة في مجال السياسات وتعزيز القدرات المؤسسية لدعم الدول الأعضاء في رسم سياسات جامعة وأساليب تنفيذ شاملة في هذه المجالات.

الهدف الاستراتيجي السابع:

حماية التراث وتعزيزه ونقله

٦٦- وسوف تعد اليونسكو خلال السنوات المقبلة مبادرات جديدة وستحشد الطاقات والأفكار وأشكال الالتزام من أجل بناء فهم جديد لتحقيق السلام والتنمية المستدامة عن طريق الثقافة. وعلى المستوى المتعدد الأطراف، ستستفيد المنظمة من الإنجازات الأخيرة في تعزيز الثقافة بوصفها دافعاً وعاملاً ميسراً لتحقيق السلام والتنمية المستدامة. فإن العمل من أجل التنمية وفق نهج محوره الإنسان ويحقق نواتج مستدامة وجامعة ومنصفة لا يمكن أن يتحقق إلا بوجود مكوّن ثقافي قوي. وإن التراث بمفهومه الكامل – الذي يشمل التراث الطبيعي والثقافي، والمادي وغير المادي – يمثل مجموعة ممتلكات موروثة من الماضي نرغب في نقلها إلى الأجيال المقبلة لأنها تنطوي على قيم اجتماعية وتعبر بأشكالها المختلفة عن الهوية والانتماء. ويمكن استخدام هذه الممتلكات لتعزيز الاستقرار الاجتماعي وبناء السلام وتحقيق الانتعاش بعد الأزمات، ولإعداد استراتيجيات إنمائية.

٦٧- وستقوم اليونسكو بتسخير قوة التراث بوصفها قوة إيجابية وموحِّدة تستطيع أن تحول دون وقوع النزاعات وأن تيسر بناء السلام وتحقيق الانتعاش والمصالحة. ويرتبط التراث ارتباطاً لا ينفصم بأشد التحديات إلحاحاً التي تواجهها البشرية والمتمثلة في تغير المناخ، والكوارث الطبيعية، وفقدان التنوع البيولوجي،

والمياه الآمنة، والنزاعات، والتفاوت في الحصول على الغذاء، والانتفاع بالتعليم والصحة، والهجرة، والتوسع الحضري، والتهميش الاجتماعي، وأوجه التفاوت الاقتصادي.

٦٨- ويوفر إطار العمل التقنيني الخاص باليونسكو منبراً عالمياً فريداً للتعاون والحوار على الصعيد الدولي. فهو يرسي نظاماً كلياً للحوكمة الثقافية ضمن نهج قائم على حقوق الإنسان، وذلك بالاستناد إلى القيم المشتركة والالتزامات المتبادلة التي تحترم التنوع الثقافي، وحرية تداول الأفكار، والمسؤولية الجماعية. كما أن تنفيذ اتفاقيات المنظمة وتوصياتها وإعلاناتها في مجال الثقافة، فضلاً عن برامجها الدولية الحكومية، يدفع الدول الأعضاء إلى الحوار والتعاون على الصعيد الدولي، مما ييسر الحوكمة الجامعة وتشاطر المعارف وأفضل الممارسات على مستوى رسم السياسات.

٦٩- ويفضي منبر التعاون هذا إلى تعزيز إسهام الثقافة والموارد الطبيعية في تحقيق التنمية المستدامة من خلال تعزيز التراث وحمايته وصونه، مع التشديد بوجه خاص على التراث غير المنقول (اتفاقيتا عامي ١٩٧٢ و١٩٥٤)، والممتلكات الثقافية المنقولة (اتفاقيتا عامي ١٩٥٤ و١٩٧٠)، والتراث الثقافي المغمور بالمياه (٢٠٠١) والتراث الثقافي غير المادي (اتفاقية عام ٢٠٠٣). وسوف تعمل المنظمة على تعزيز القدرات الوطنية من أجل تحسين حفظ التراث وصونه وإدارته وتعزيزه على المستويين المهني والمؤسسي وداخل المجتمعات المحلية. كما أنها ستشجع الإمكانيات التربوية للتراث، ولا سيما من خلال تعزيز المعارف التقليدية وإدراج التعليم بشأن التراث في إطار التعليم النظامي وغير النظامي. وسيشمل ذلك أيضاً تقديم المساعدة في إطار الاتفاقيات الخاصة بالتراث، التي سيجري تعزيزها من خلال آليات الرصد التي أنشئت مؤخراً في إطار اتفاقية عام ١٩٧٠، والتي أثبتت استمرارية جدوى اليونسكو في العمل من أجل حماية الممتلكات الثقافية ومنع نهبها والاتّجار غير المشروع بها، الذي يخلّ بالتعبير عن الهوية الثقافية للمجتمع المعني.

٧٠- لقد شهدت السنوات الأخيرة أيضاً توجهاً متزايداً نحو استهداف الثقافة خلال النزاعات. فالنزاعات التي تنشب بين الدول وداخلها تكتنفها قضايا ثقافية وتستهدف أوجه الاختلاف الثقافية لتفكيك وحدة المجتمعات. وسيعكف برنامج الثقافة على إعداد الاستراتيجيات والأدوات الرامية إلى ما يلي: (١) تعزيز حماية التراث الثقافي وأشكال التعبير الثقافي في أوضاع الأزمات والنزاعات؛ (٢) منع استغلال الثقافة كأداة لزيادة حدة الاختلافات والتوترات.

٧١- وستركز الأنشطة على تحليل الوقائع وجمع البيانات بشأن أوجه الدمار والضرر التي تلحق بالتراث الثقافي وأشكال التعبير الثقافي، بما في ذلك نهب القطع الثقافية في أوضاع الأزمات والنزاعات، ووضع تدابير استجابة طارئة على المدى القصير، انطلاقاً من تجربة اليونسكو العريقة في هذا المجال (كما في العراق وليبيا وهاييتي ومالي). وستندرج الجهود المذكورة في إطار استراتيجية عالمية لمكافحة الإفلات من العقاب بعد تدمير التراث الثقافي، وللاستفادة مما تتيحه الثقافة من طاقات لتحقيق القدرة على الصمود وتحقيق الاندماج الاجتماعي والمصالحة الوطنية وبناء السلام. وسيؤدي دعم اليونسكو للنظم التقليدية في مجال الحماية البيئية وإدارة الموارد إلى تعزيز استدامة النظم الإيكولوجية الأرضية والبحرية الهشة وصون التنوع البيولوجي، ودرء التنافس والتنازع من أجل الانتفاع بالموارد الطبيعية والثقافية، بما فيها المياه. وستعمل المنظمة على تعزيز الاستراتيجيات الخاصة بإدارة مخاطر الكوارث والتي تكنّ كل الاحترام للمعارف التقليدية ولمشاركة المجتمعات المحلية وتعتمد عليها اعتماداً تاماً.

٧٢- وفي إطار الجهود التي تبذلها اليونسكو في مجال تشجيع الحوار و»تعلم العيش معاً»، والانفتاح على الجميع، ستقوم المنظمة بتعزيز دور التراث الثقافي المشترك أو التراث الثقافي العابر للحدود والمبادرات الرامية إلى مد الجسور بين الأمم والجماعات. وستبذل الجهود لتقديم وجهات نظر جديدة بشأن نشر وتدريس المعارف الخاصة بالتاريخ، ولا سيما في سياق العقد الدولي للمنحدرين من أصل أفريقي (٢٠١٥-٢٠٢٤). كما ستواصل اليونسكو تطوير عملها من أجل تعزيز الحوار بين الثقافات وبناء ثقافة السلام إسهاماً في العقد الدولي للتقارب بين الثقافات، وستعزز دور المتاحف بوصفها مؤسسات تثقيفية ومحافل لتشجيع مشاركة الشباب في الحياة المدنية التي تحفز الحوار والمبادلات الثقافية وتيسر التوفيق بين التاريخ والذاكرة.

الهدف الاستراتيجي الثامن:

تشجيع الإبداع وتنوع أشكال التعبير الثقافي

٧٣- نظراً إلى أن الإبداع يمثل مورداً بشرياً متعدد الأوجه ينطوي على عمليات وبيئات وأشخاص ومنتجات، فإنه يمكن أن يلهم التغيير الإيجابي والتحويلي للأجيال القادمة. وفي السنوات المقبلة، سوف تبرز اليونسكو دور الصناعات الثقافية والإبداعية في تخفيف وطأة الفقر من خلال إيجاد فرص عمل وإدرار الدخل، وتقديم مزيد من الأدلة على الصلة بين الثقافة والتنمية المستدامة في خطة التنمية لفترة ما بعد عام ٢٠١٥. وسيتواصل بناء القدرات على جميع المستويات من أجل تطوير قطاع الثقافة بحيث يصبح قطاعاً دينامياً وإبداعياً، ولا سيما عن طريق تشجيع الإبداع والابتكار وريادة الأعمال، ودعم تطوير المؤسسات الثقافية والصناعات الثقافية، وتوفير التدريب التقني والمهني للعاملين في الثقافة وزيادة فرص العمل في القطاع

الثقافي والإبداعي بغية تحقيق نمو وتنمية اقتصاديين مستدامين وشاملين ومنصفين.

٧٤- ومن بين التحديات الكبيرة الماثلة في عالمنا المعولم تُذكر الفوارق الاقتصادية والاستبعاد الاجتماعي والاستخدام غير المستدام للموارد والنزاعات حول الموارد الشحيحة. ومن شأن توافر الإبداع المنطوي على التعبير الثقافي وعلى القوة التحويلية الكامنة في الابتكار في مجتمعات المعرفة الإسهام في إيجاد نواتج إنمائية أفضل بالاستناد إلى الخيال الإبداعي. ويمكن أن تساهم الاستفادة من المزايا الإبداعية مساهمة فعالة في أن تكون العولمة قوة إيجابية بقدر أكبر بالنسبة إلى معظم شعوب العالم وإلى أجيال الحاضر والمستقبل. لذا فإن الإبداع ضروري لتعزيز السلام والتنمية المستدامة.

٧٥- وإن التراث الثقافي غير المادي تراث يُبتكر ويعاد ابتكاره باستمرار. وسُيستفاد استفادة كاملة من الإمكانات التي تنطوي عليها اتفاقية عام ٢٠٠٣ بوصفها أداة قوية لتحسين الرفاهية الاجتماعية والثقافية للمجتمعات المحلية وتعبئة الحلول التجديدية والثقافية المناسبة التي تكفل التصدي لمختلف التحديات التي تفرضها التنمية المستدامة. وسيتم التركيز على تمكين الفئات المهمشة والضعيفة من الأفراد والجماعات، ولا سيما جماعات السكان الأصليين والنساء والشباب كي تتاح لهم المشاركة التامة في الحياة الثقافية من خلال تواصل الإبداع الذي يعد سمة من السمات المميزة للتراث الثقافي غير المادي، واعتماد الخيارات الثقافية وفقاً لرغباتهم وتطلعاتهم.

٧٦- واتضح أن خيار الاقتصاد الإبداعي هو خيار إنمائي ممكن. ويقوم الاقتصاد الإبداعي على تحويل الإبداع، بوصفه مادة أولية أساسية، إلى ثروة، ويعمل هذا الاقتصاد في أحيان كثيرة في نطاق ضيق ويوفر فرص عمل جديدة ويدر أشكالاً مختلفة من الإيرادات على المستوى المحلي وبذلك يسهم في تحقيق نمو اقتصادي شامل يتسم بتوازن أكبر. وستدعم اليونسكو ظهور صناعات وأسواق ثقافية إبداعية وديناميكية، ولا سيما عن طريق الأنشطة المتعلقة باتفاقية عام ٢٠٠٥. وستشجع بالتالي الاستثمار في القدرات الفنية والإبداعية للأفراد والمؤسسات في البلدان النامية، مع الحرص على تأمين فرص الانتفاع والمشاركة الكاملة للجميع، وبوجه خاص للشركات الثقافية الصغيرة والمتوسطة الحجم وللمبدعين من بلدان الجنوب. وسيتطلب ذلك دعم عملية وضع أطر السياسات وتنمية القدرات التقنية والقدرات المتعلقة بالبنى الأساسية.

٧٧- ويطالب الفنانون على نحو متزايد بتحسين الظروف الاجتماعية والاقتصادية وبإزالة العوائق التي تعترض حراكهم. وستعمل اليونسكو على تعزيز أوضاع الفنانين على نحو يشمل منظور المساواة بين الجنسين، وتعزيز حراكهم الفردي ومنح معاملة تفضيلية للأعمال الإبداعية في جنوب الكرة الأرضية. وستواصل بذل جهودها لدعم الفنانين من خلال المنح الدراسية والمالية المقدمة إلى المبدعين الشباب وإعادة تنشيط النقاش العالمي والتدابير اللازمة لتهيئة ظروف اقتصادية واجتماعية أفضل لعملهم.

٧٨- وسعياً إلى متابعة جدول أعمال سيول والأهداف الإنمائية الخاصة بتعليم الفنون لتعزيز قدرة المجتمعات على الإبداع والابتكار، ستُمنح الأولوية لتعزيز الجهود وإزالة العوائق التي تحد من الانتفاع بالحياة الثقافية والمشاركة فيها، والنهوض بالقدرات اللازمة لأشكال التعبير الثقافي والإبداعي، ولتوافر شتى أنواع السلع والخدمات الثقافية. وتلك هي أمور أساسية لبناء مجتمعات إبداعية تتيح الاندماج الاجتماعي ومجتمعات قائمة على المعرفة، ولتحسين مستوى المعيشة الإجمالي.

٧٩- إن التوسع الحضري السريع الذي لم يشهد له مثيل في جميع أنحاء العالم يفرض ضغوطاً على توافر الموارد واستخدامها وينجم عن ذلك نشوء بيئات حضرية مثقلة وظهور قضايا أمنية جديدة لا يمكن الاستمرار فيها على المدى الطويل. ومن شأن وضع الإبداع في صميم التجديد والتخطيط الحضري أن يفضي إلى أن تكون المدن أكثر ملاءمة للعيش وأكثر أمناً وإنتاجاً وقدرة على توفير حياة أفضل. وتعمل اليونسكو على دعم الأماكن العامة الحضرية المشتركة حيث يسهم الإبداع في تعزيز المشاركة الاجتماعية والاندماج والأمن. وستركز اليونسكو أنشطتها على دعم نموذج «المدن الإبداعية» وعلى وجه الخصوص تنشيط شبكة المدن الإبداعية بوصفها مختبرات تساهم في تحقيق التنمية المستدامة وتخفيف وطأة الفقر وأماكن يجري فيها تبادل الخيال والإلهام والابتكار بكل انفتاح وحرية.

الهدف الاستراتيجي التاسع:

تعزيز حرية التعبير وتنمية وسائل الإعلام والانتفاع بالمعلومات والمعارف

٨٠- تسعى اليونسكو من خلال استغلال قوة المعارف عن طريق الانتفاع الحر بالاتصال والمعلومات، إلى تيسير نمو مجتمعات للمعرفة تتسم بالعدل والشمول والانفتاح والتشارك، وتلتزم بالقيم المنصوص عليها في الميثاق التأسيسي للمنظمة وتستند إلى المبادئ الرئيسية الأربعة التالية:

- توفير حرية التعبير على نحو ينطبق على وسائل الإعلام التقليدية والمعاصرة والجديدة، بما في ذلك الإنترنت؛
- إتاحة الانتفاع بخدمات التعليم للجيد للجميع؛
- احترام التنوع الثقافي واللغوي؛
- تعميم الانتفاع بالمعلومات والمعارف، ولاسيما ما يندرج منها في عداد الملك العام.

٨١- وسوف تواصل اليونسكو الاضطلاع بدورها الريادي على الصعيد العالمي في تعزيز حرية التعبير وحرية الصحافة وتنمية وسائل الإعلام وتعميم الانتفاع بالمعلومات والمعارف من أجل بناء مجتمعات للمعرفة تتسم بالشمول.

٨٢- وقد أصبح مفهوم مجتمعات المعرفة، الذي حددته اليونسكو وتبنّاه مؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات، يؤدي دوراً مركزياً في النقاشات التي تجري عن مسارات تحقيق التنمية المستدامة. كما أن التطور التكنولوجي بات يتيح ظروفاً لم يسبق لها مثيل لإنتاج المعلومات وتبادلها واستخدامها. وإن التداول الحر للمعلومات والأفكار، الذي صار يتيحه تزايد إمكانيات الانتفاع بالتكنولوجيات الجديدة وتزايد استخدامها، يعزز أسلوب الحكم الديمقراطي وجميع حقوق الإنسان ويشجع مزاولة العمليات السياسية والاجتماعية على نحو شامل وتشاركي بقدر أكبر مع توافر المزيد من الاستجابة، كما يشجع ثقافة السلام وممارسة الحوار.

٨٣- وبالنظر إلى أن التداول الحر للمعلومات يستدعي تعزيز الحق في حرية التعبير، مع ما يرتبط بها حقوق ملازمة تتمثل في حرية الصحافة وحرية تداول المعلومات، وفقاً لجميع المعاهدات ذات الصلة والخاصة بحقوق الإنسان. فإن عملية إقامة مجتمعات المعرفة ترتبط بوجود حكم ديمقراطي متطور. وعليه فإن الأمر يتطلب بذل جهود كبيرة لتعزيز تنمية وسائل الإعلام بجميع أشكالها، وهو ما يتضمن دعم المؤسسات الإعلامية وبناء قدرات العاملين في إنتاج المواد الصحافية. فسوف يؤدي ذلك إلى قيام وسائل إعلام متينة وديناميّة ومتجاوبة وتشاركية يستطيع النساء والرجال، ولاسيما في البلدان التي تعيش أوضاع ما بعد النزاعات وما بعد الكوارث وفي البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية، المشاركة والإسهام من خلالها في توفير المعلومات الضرورية لصنع القرارات. وسوف تواصل اليونسكو دعم الجهود التي تبذلها الدول الأعضاء – وخصوصاً في أفريقيا وأقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية – من أجل بناء بيئات إعلامية مفعمة بالحيوية.

٨٤- ولما كانت تعددية وسائل الإعلام تمثل دعامة رئيسية لتعزيز الحكم الديمقراطي وتيسير التداول الحر للمعلومات، ستواصل اليونسكو العمل على نحو استباقي لمعالجة قلة وسائل إعلام المجتمعات المحلية والافتقار إلى قطاع إعلامي عام مكتمل في بلدان عديدة، ولمعالجة التنوع المحدود في ملكية وسائل الإعلام، وقلة تمثيل النساء في صفوف العاملين في وسائل الإعلام وفي إدارتها. وسيتم دعم هذه المساعي بمبادرات ترمي إلى زيادة كفاءات المواطنين في مجال الدراية الإعلامية والمعلوماتية.

٨٥- وتعتمد الإمكانات الديمقراطية للنظام الإعلامي المستقل، أيضاً، على توافر تنظيم ذاتي فعال والالتزام بالمعايير المهنية للصحافة، سواء في إطار الإنترنت أو خارجه. ويشكل وجود منظمات قوية للصحافيين وتوافر برامج محدثة وقادرة على تحقيق الأثر فيما يخص تعليم الصحافة، عناصر هامة للاستقلالية، شأنها في ذلك شأن أهمية الاستدامة الاقتصادية لوسائل الإعلام بالنسبة إلى ضمان الاستقلالية. فثمة ضرورة لتعزيز استدامة وسائل الإعلام من خلال تعزيز دور تنمية وسائل الإعلام القائمة على استخدام المعارف. وسوف تساهم خبرة اليونسكو ضمن هذه الأبعاد المختلفة لاستقلال وسائل الإعلام في توفير الأسس المتعددة الأوجه التي تقوم عليها حرية الصحافة.

٨٦- ويجب استكمال الجهود الدولية التي تُبذل لتعزيز وسائل إعلام حرة، بتدابير ترمي إلى تعزيز سلامة الصحافيين. فالتهديدات التي يتعرض لها الصحافيون، سواء كانت جسدية أو عن طريق الإنترنت أو ذات طابع مالي، تنال من جوهر حرية الصحافة. وقد اعتمدت الأمم المتحدة، اعترافاً منها بأهمية هذه المسألة، خطة عمل الأمم المتحدة بشأن سلامة الصحافيين ومسألة الإفلات من العقاب، التي أعدتها اليونسكو. وتوفر خطة العمل هذه إطاراً شاملاً لمنظومة الأمم المتحدة كي تتعاون مع جميع الأطراف المعنية، بما فيها السلطات الوطنية ومختلف المنظمات الوطنية والدولية فضلاً عن المجتمع المدني ووسائل الإعلام، بغية تعزيز سلامة الصحافيين ومكافحة الإفلات من العقاب في حالات الاعتداء عليهم. وأسنِدت إلى اليونسكو مهمة التنسيق العام لجهود الأمم المتحدة المتعلقة بالخطة، وتعزيز تنفيذها من جانب الأطراف المعنية العديدة، سواء داخل منظومة الأمم المتحدة أو خارجها.

٨٧- وقد أصبحت تكنولوجيات المعلومات والاتصالات عناصر أساسية للمساهمة في تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً. وإن البلدان والمواطنين ماضون في الاستفادة من تكنولوجيات المعلومات والاتصالات، التي تزيد من فرص تحقيق التحول. فتتيح صيغ استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات توفير فرص تعليمية أفضل من حيث النوعية للطلاب والمعلمين، بما فيهم سكان المناطق النائية في العالم. وتزود هذه التكنولوجيات الباحثين الشباب بإمكانيات لا حصر لها ومفتوحة للاطلاع على البحوث العلمية واستخدامها، كما تتيح فرصاً لم يسبق لها مثيل لتحسين توفير التعليم وتعزيز كفاءات المعلمين. وبإمكان تكنولوجيات المعلومات والاتصالات، في نهاية المطاف، أن تعزز قدرات جميع المواطنين من النساء والرجال والمعوقين، عن طريق تزويدهم بالأدوات التي تنهض بمعارفهم.

٨٨- وثمة قضايا ما زال يتعين حلها، تشمل حرية التعبير، والأبعاد الأخلاقية لمجتمع المعلومات، والتعدد اللغوي في المجال السيبرني، والتحول من أشكال الفجوة الرقمية إلى أشكال الشمول الرقمي. ولذا ستدعم اليونسكو الأطراف المعنية، بما فيها الدول الأعضاء، في تعزيز الجهود التي تبذلها من أجل التوصل إلى أرضية مشتركة في هذه المسائل.

٨٩- وتعتمد اليونسكو، في الجهود التي تبذلها لبناء مجتمعات المعرفة، نهجاً استراتيجياً لتشجيع تعميم الانتفاع بالمعلومات، عن طريق مساعدة الدول الأعضاء في اغتنام الفرص الناشئة عن الاستخدام المتزايد لتكنولوجيات المعلومات والاتصالات وتدفقات المعلومات والبيانات، وفي التصدي للتحديات المتعلقة بذلك. ولذلك، سوف تواصل اليونسكو تيسير النقاش بشأن التحديات السياسية والأخلاقية والمجتمعية التي تطرحها المجتمعات المستدامة والجامعة القائمة على المعرفة. وستسعى المنظمة بوجه خاص إلى تحفيز إضفاء الطابع العالمي على المضامين والتكنولوجيا والمعلومات استناداً إلى معايير تكنولوجية مفتوحة واستخدام التراخيص المفتوحة التي تتيح التشاطر الحر والمشروع للمعلومات أو الاستعانة بالجمهور لتوفير المعلومات، وذلك لتيسير التعاون الفعال والابتكار المستدام على المستوى المحلي والوطني والدولي.

٩٠- غير أن إمكانات تكنولوجيات المعلومات والاتصالات لا تتحقق ما لم يمتلك جميع الموطنين المهارات اللازمة لاستخدام هذه التكنولوجيات في حياتهم العادية. ولذلك سوف تعمل اليونسكو على ضمان أن يكون التعلم مندرجاً في صميم مجتمعات المعرفة: فمن ناحية، تشكل تكنولوجيات المعلومات والاتصالات أدوات تمكّن الدول الأعضاء من الوصول إلى أعداد كبيرة من المتعلمين من مختلف الأعمار؛ ومن ناحية أخرى، ينبغي مساعدة جميع المواطنين، وخصوصاً الشابات والشبان، على الإلمام بالتكنولوجيا التي تمكنهم من إطلاق العنان لمشاركتهم الإبداعية في العمل من أجل تحقيق التنمية المستدامة.

٩١- وإذ تضطلع شبكة الإنترنت بدور كبير في هذا المسعى، فإن اليونسكو سوف تشجع أيضاً التعدد اللغوي واحترام التنوع الثقافي في المجال السيبرني.

٩٢- ويندرج الاهتمام بالطابع الجامع وبالإنصاف، في صميم مهام اليونسكو. وستواصل اليونسكو جهودها الرامية إلى تعزيز التعاون الدولي وتشجيع الشراكات من أجل «بناء مجتمع المعلومات للجميع». كما ستواصل الإسهام في النقاشات الرفيعة المستوى بشأن السياسات وسيقدم التوجيه إلى الدول الأعضاء فيما يتعلق بمجالات الانتفاع بالمعارف من أجل مواكبة التطور السريع لتكنولوجيات المعلومات والاتصالات وتطبيقاتها. وستقدم اليونسكو كذلك المساعدة التقنية والمشورة بشأن الأبعاد المجتمعية والديمقراطية والثقافية لمجتمعات المعرفة.

٩٣- إن العمل يجب ألاّ يقتصر على تسخير المعارف لأغراض التنمية الاقتصادية والاجتماعية فحسب، وإنما أن يعنى أيضاً بخزن المعارف وحمايتها كي تفيد الأجيال المقبلة. وإن التراث الوثائقي ومخزونات المعارف الثرية معرضة لخطر الاندثار إلى الأبد بسبب الكوارث الطبيعية وكثرة الاستخدام وعدم ملاءمة مرافق الخزن. وستسعى اليونسكو بالتالي إلى تعزيز صون التراث الرقمي، ولا سيما صون المعلومات المرقمنة والمعلومات المنتجة رقمياً.

استجابة اليونسكو لأوضاع ما بعد النزاعات وما بعد الكوارث

٩٤- تعد استجابة اليونسكو في حالات الأزمات وفي البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية جزءاً ضرورياً من الأنشطة التنفيذية المتواصلة التي تربط السلام بالتنمية المستدامة. وتبقى النزاعات والكوارث الطبيعية العائق الأكبر أمام تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بل إنها تقضي في بعض الحالات على سنوات من التقدم والاستثمار. ولا يزال هدف تحقيق تحولات وطنية ناجحة للانتقال من النزاع إلى إحلال السلام وتحقيق التنمية المستدامة هدفاً بعيد المنال، إذ إن نصف عدد البلدان التي تواجه أوضاع ما بعد النزاعات تنتكس الأوضاع فيها لتعود إلى النزاع مرة أخرى في غضون عشر سنوات. وقد ازداد تواتر وشدة الكوارث الطبيعية أو البشرية المصدر نتيجة لتغير المناخ، وهذا ما يساعد على الدخول في حلقة مفرغة من النزاع والعنف.

٩٥- وستلتزم اليونسكو بتقديم مساهمات فعالة وأساسية إلى آليات الأمم المتحدة المعنية بتنسيق أوضاع ما بعد الأزمات، وعمليات التقييم المشترك للاحتياجات، وأساليب التمويل المتعدد الجهات المانحة وغيرها من آليات التمويل الخاصة بأوضاع ما بعد الأزمات، وأساليب التمويل الجماعي المشترك، وفي هيئات التنسيق المشتركة بين الوكالات على الصعيد العالمي وعلى صعيد أفرقة الأمم المتحدة القطرية.

٩٦- وستركز اليونسكو على بناء السلام المستدام وكسر دائرة العنف وتقليص مخاطر الارتداد إلى النزاع، بغية التصدي للتحديات التي تواجه البلدان المتأثرة بالنزاعات. وستدعم اليونسكو، بفضل خبرتها التشغيلية الخاصة، خطة عمل الأمين العام لسنة ٢٠١٠ بشأن مشاركة النساء في بناء السلام، وهي خطة من سبعة بنود وضعت مسألة المساواة بين الجنسين وتمكين النساء في طليعة المسائل المدرجة في جدول أعمال بناء السلام. وينبغي أن تكون أنشطة اليونسكو سريعة، إذ توفر الفترة التي تلي الأزمة مباشرة فرصة سانحة لإتاحة الخدمات الأساسية وتعزيز الإحساس بالملكية الوطنية للأنشطة وتيسير بناء القدرات منذ البداية. وسيتم دمج النهج الاستراتيجي لليونسكو الرامي إلى بناء السلام دمجاً تاماً في جهود الإنعاش في جميع مجالات اختصاص المنظمة. وسيتيح ذلك إنشاء روابط أقوى مع آليات الأمم المتحدة لبناء السلام وعمليات نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج.

٩٧- وستقوم اليونسكو على وجه التحديد بالدعوة إلى اتباع نهج قطاعي شامل لإعادة تأهيل النظم التعليمية بعد الأزمة، يمنح القدر ذاته من الاهتمام لقضايا الجودة والانتفاع ويتفادى وجود ثغرات في الاستجابة تؤثر في قطاعات فرعية محددة. وبالإضافة إلى ذلك، ستولي اليونسكو اهتماماً خاصاً ودعماً للتثقيف في

مجال السلام وإعادة التأهيل النفسي والاجتماعي، كما ستقدم دعمها إلى المناطق الحرجة لتحقيق الانتعاش والتنمية الطويلة الأجل، مثل برنامج التعليم والتدريب في المجال التقني والمهني والمهارات الحياتية للمقاتلين السابقين المسرحين والأشخاص المشردين داخلياً واللاجئين، وإتاحة التعليم الثانوي والتعليم العالي وإعداد المعلمين وتدريبهم.

٩٨- وفي حال استهداف التراث الثقافي والوثائقي عمداً، ستوجه اليونسكو دعوة إلى صونه خلال النزاع وفي أعقابه. وستنسق الجهود الدولية الرامية إلى الاستجابة في حالات الطوارئ لحماية التراث الثقافي ودعم الدور الإيجابي الذي يمكن أن تضطلع به الثقافة في عملية بناء السلام. وستدعم اليونسكو أيضاً مسألة سلامة الصحفيين واستعادة وسائل الإعلام لحريتها واستقلالها في حالات الأزمات، وإتاحة المعلومات للمساعدة في إنقاذ الأرواح واستعادة الكرامة في أعقاب الكوارث أو النزاعات.

٩٩- وستواصل اليونسكو التركيز الشديد على الحد من مخاطر الكوارث، بوصفه الوسيلة الأكثر فعالية من حيث التكاليف لتخفيف آثار الكوارث وإنقاذ الأرواح والتراث والبنى الأساسية. وتشمل اختصاصات اليونسكو للحد من مخاطر الكوارث المجالات الناشئة التالية: استشعار موارد المياه الجوفية عن بعد في حالات الطوارئ في البلدان المتضررة من الجفاف؛ والتنبؤ بالفيضانات وإدارة الموارد المائية على الصعيد الوطني؛ والتثقيف بشأن الحد من مخاطر الكوارث عبر الإذاعة وغيرها من وسائل الإعلام؛ وكذلك التوسع العالمي لأنظمة الإنذار المبكر بأمواج التسونامي. وستتمحور استراتيجية اليونسكو للاستجابة للكوارث حول «الانتفاع»: ويشمل ذلك الانتفاع بالمياه العذبة، والانتفاع بالتعليم، والانتفاع بالمعلومات الخاصة بالحد من مخاطر الكوارث، والانتفاع بعمليات تقييم المخاطر، والانتفاع ببناء القدرات فيما يخص نظم الإنذار المبكر بالكوارث مع مراعاة الأخطار المتعددة؛ وإدارة الموارد.

ثامناً - التوجه القيادي نحو تحقيق الفعالية والتوجه الإداري نحو تحقيق النتائج

١٠٠- في الفترة ٢٠١٤-٢٠٢١، ستواصل المنظمة تعزيز النهوج المؤسسية والأدوات والآليات اللازمة لتحسين إنجاز مخرجاتها ونتائجها العامة باستخدام نتائج منشودة أقل عدداً ولكن أفضل تنسيقاً، مع توسيع نطاق التعريف بالأنشطة لكي يتسنى لها إحداث أثر أكثر وضوحاً وأكثر قابلية للتتبع من أجل تحقيق مصلحة الدول الأعضاء. وستعزز المنظمة توجهها نحو الاقتراب أكثر فأكثر من الاحتياجات والأولويات الحقيقية للدول الأعضاء، بما فيها اللجان الوطنية، وقدرتها على تحقيق النتائج بفعالية، وقدرتها على التعلم من التجارب الناجحة والفاشلة، وقدرتها على التواصل وتقديم التقارير بطريقة استراتيجية، وقدرتها على تعبئة الموارد، وكامل شراكاتها الاستراتيجية، بما في ذلك شراكاتها مع المجتمع المدني ومع القطاع الخاص. ولبلوغ هذه الغاية، ستعتمد اليونسكو على توصيات التقييم الخارجي المستقل الذي أجري في عام ٢٠١٠ وعلى متابعة تنفيذها، وستمضي قدماً في تعزيز التقدم المحرز في فترتي العامين الماضيتين من حيث الإدارة والفعالية والكفاءة والتدابير الكفيلة بتحقيق الفعالية ومبدأ القيمة مقابل المال.

التوجهات الاستراتيجية الخمسة للتقييم الخارجي المستقل

- زيادة تركيز أنشطة اليونسكو
- جعل اليونسكو أقرب إلى الميدان
- تعزيز المشاركة في أنشطة الأمم المتحدة
- تعزيز الحوكمة
- تطوير شراكات اليونسكو وتعزيزها

١ - تحسين ملاءمة برنامج اليونسكو واتساقه وتركيزه

١٠١- يمثل تعزيز التركيز البرنامجي واحداً من أكبر التحديات ومن أهم العوامل التي تدفع عجلة التغيير. وسعياً من المنظمة إلى تحسين نتائجها وتأثيرها على أرض الواقع والحفاظ على قدرتها على إفادة الدول الأعضاء، ستواصل بذل جهودها لتركيز اهتمامها البرنامجي على عدد أقل من المجالات التي تحدد على نحو أفضل والتي تتضمن بعداً استباقياً. وسينحصر ذلك في المجالات التي تمتلك فيها اليونسكو مواطن قوة ومزايا مقارنة بغيرها من الشركاء، والتي لها فيها سجل ثابت من المنجزات، أو التي يمكنها أن تقدم فيها قيمة مضافة واضحة كما يمكنها أن تتعاون فيها بفعالية مع الجهات الأخرى لتلبية احتياجات الدول الأعضاء، باستخدام ما يلزم من قدرات بشرية ومالية لتنفيذ البرنامج. وستحسن اليونسكو أيضاً اتساق أعمالها لدى جميع أعضاء أسرة اليونسكو المؤلفة من المراكز والبرامج الدولية. وسعياً من اليونسكو إلى الوفاء بتفويضها ومهامها، ستضطلع بما يلي على وجه الخصوص:

- مواصلة التركيز على مهامها الأساسية، مع التشديد بوجه خاص على العمل في المراحل التمهيدية بغية رسم السياسات والاضطلاع بالأنشطة التقنينية وما يتصل بذلك من تنمية للقدرات؛
- وضع هيكل عام استراتيجي لتحقيق الاتساق في جميع أجزاء أسرة اليونسكو من أجل تنفيذ برنامج مشترك، سواء في المقر أو في المكاتب الميدانية أو في معاهد ومراكز الفئة ١ والفئة ٢ أو في البرامج الدولية الحكومية؛
- تحقيق المزيد من التطوير في الرصد وإعداد التقارير وفقاً لمبدأ الاعتماد على الأدلة والتوجه نحو النتائج؛ والتشديد على منطق التدخل القائم على الانتقال من المخرجات إلى النتائج ثم إلى النواتج وإلى تحقيق الأثر؛ والسعي إلى تقديم المعلومات عن المنجزات من وجهات نظر الجهات المعنية الرئيسية، ولا سيما الجهات المستفيدة المباشرة؛
- إجراء استعراض منهجي وتقييم لدورة البرنامج بغية تعزيز تنفيذ البرنامج؛
- الحد من تجزئة البرامج، وذلك استناداً إلى أوجه التآزر والتعاون، وتفادي تكرار الجهود والمساعي الهامشية، وتركيز جميع الجهود على بلوغ النتائج المنشودة وتحقيق قدر أكبر من الأثر؛
- ضمان وجود مرونة ملائمة وتفويض للسلطات على الصعيدين الإقليمي والقطري بغية تعبئة الطاقات الكاملة لبرامج اليونسكو ومواردها من أجل تلبية الاحتياجات والأولويات المعقدة على الصعيدين الإقليمي والوطني على نحو فعال.

٢ - إرساء ثقافة تحقيق النتائج

١٠٢- يمثل إرساء ثقافة تحقيق النتائج أمراً أساسياً لبناء مصداقية المنظمة ومساءلتها تجاه الدول الأعضاء والشركاء والمستثمرين. وستعمل اليونسكو على إضفاء الطابع المؤسسي على ثقافة التنفيذ القائم على النتائج في جميع أنشطتها من خلال تحسين الإدارة القائمة والرصد والتقييم وتقديم التقارير استناداً إلى النتائج. وسيشمل ذلك عدداً من التدابير التي ستتخذ في الفترة القادمة وهي:

- التطبيق التدريجي للميزنة القائمة على النتائج بوصفها جزءاً لا يتجزأ من الإدارة القائمة على النتائج التي تشمل مجمل أنشطة المنظمة وتبين بوضوح الروابط السببية بين المدخلات والميزانيات والمخرجات والنتائج المتوقعة والنواتج المتوقعة؛
- تطبيق مزيد من المساءلة المستندة إلى النتائج على جميع الوحدات المعنية والموظفين المعنيين، بما يشمل تقييم الأداء؛
  - توفير التدريب لموظفي اليونسكو ليكتسبوا المهارات الضرورية والفهم اللازم لوضع واستخدام إطار مجدٍ لتقييم النتائج؛
  - وضع مقترحات لقياس نتائج وآثار عمل اليونسكو التقنيني وجعلها معروفة على نطاق أوسع لدى الجهات المعنية الداخلية والخارجية، وذلك بعدة وسائل منها وضع نهج أكثر فعالية لتحديد وإبلاغ أولويات اليونسكو واستراتيجياتها ونتائجها الرئيسية التي تحققت؛
- وضع رصد منهجي للبرنامج استناداً إلى معايير شفافة لإنشاء البرامج الجديدة والإبقاء على البرامج القائمة؛
- تطبيق أحكام لإنهاء الأنشطة إلى جانب طريقة منهجية لاستعراض البرنامج وتقييمه، مع القيام في نهاية كل فترة أربعة أعوام بتقديم مقترحات بشأن مواصلة البرامج والأنشطة أو إعادة توجيهها أو تعزيزها أو وضع استراتيجيات للخروج منها أو إنهائها، وبشأن نتائجها المنشودة استناداً إلى معايير تقييم واضحة؛
- زيادة تفويض السلطة من أجل تسريع تنفيذ البرنامج، مع الحفاظ على بيئة متينة للرقابة الداخلية؛
- تطبيق النهج الاستباقي وإدارة المخاطر والفرص مع وضع خطط استراتيجية ملائمة بوصفها عوامل حاسمة لتحقيق النتائج؛
- التوجه نحو الامتثال للمبادرة الدولية للشفافية في المعونة داخل منظومة الأمم المتحدة.

الدور الحاسم للتقييم

يمثل التقييم الآلية الرئيسية للوقوف على آثار الأنشطة على مستوى النتائج المنشودة، وهو بذلك عملية مركزية لتحسين إعداد التقارير القائمة على النتائج وشرط لا بد منه للارتقاء بالإدارة القائمة على النتائج. وتؤدي مهمة التقييم في اليونسكو دوراً حاسماً في تمكين المنظمة من الوفاء بتفويضها من خلال تقديم معلومات ذات موثوقية وقائمة على الأدلة تندرج في عمليات مختلفة لاتخاذ القرارات. وتتسم مهمة التقييم بأهمية حاسمة في تحويل اليونسكو إلى منظمة تعتمد على التعلم. ففي فترة الاستراتيجية المتوسطة الأجل، سيكون الغرض الشامل متمثلاً في تعزيز ثقافة التقييم والإدارة القائمة على النتائج في اليونسكو من خلال أنشطة تقييمية وخدمات استشارية ذات أهداف محددة، والنهوض بجودة عمليات التقييم ونوعها وتغطيتها في شتى أقسام اليونسكو دعماً لتحسين التعلم على مستوى المنظمة وتحسين البرنامج وتطبيق المساءلة فيه. ويشمل ذلك تحسين ممارسات التقييم الذاتي للبرامج الممولة من الميزانية العادية ومن خارج الميزانية، وضمان جودة أفضل في عمليات التقييم الخارجية وإدخال تقييم الأثر من أجل تحسين فهم ما ينجح من الأنشطة ومن المستفيد من هذا النجاح وفي أي ظروف.

٣ - العمل على نحو أقرب إلى الميدان

١٠٣- تعتمد أهمية نشاط اليونسكو وعمقه اعتماداً كبيراً على خبرتها ودرايتها على المستوى الميداني. ولكي تكون اليونسكو أقرب إلى الدول الأعضاء ولكي يتسنى لها تلبية احتياجات وأولويات هذه الدول، فإنها سترسي خلال الفترة ٢٠١٤-٢٠٢١ ثقافة تنفيذية أقوى وإدارة معززة للعمليات الميدانية، وذلك من خلال ما يلي:

- ضمان التناوب الفعال للموظفين فيما بين مواقع العمل في المقر وفي المكاتب الميدانية، وتحقيق المزيد من اللامركزية من خلال نشر نسبة أكبر من الموظفين المهنيين في الميدان؛
- مواصلة الإصلاح الشامل للشبكة الميدانية الذي بدأ في فترة العامين الماضية؛
- ضمان وجود مرونة ملائمة وتفويض للسلطة على الصعيدين الإقليمي والوطني لتمكين اليونسكو من تعبئة كامل طاقات برامجها ومواردها لتلبية الاحتياجات والأولويات الوطنية؛
- الإسهام في منجزات نظام الأمم المتحدة المشترك للأنشطة التنفيذية، بما فيها أطر الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية وغيرها من آليات منظومة الأمم المتحدة كلما كان ذلك ممكناً؛
- التنسيق الفعال لأنشطة ما بعد النزاعات وما بعد الكوارث؛
- إعداد وثائق اليونسكو للبرمجة القطرية لجميع البلدان التي تضطلع اليونسكو فيها بمساهمة كبيرة من أجل ضمان الإدارة البرنامجية الملائمة وتيسير حصول اليونسكو على مشاركة الأطراف المعنية والشركاء، وتحسين تناقل المعلومات الخاصة بالنتائج، وتيسير التكامل مع البرمجة القطرية المشتركة للأمم المتحدة، وتعزيز إبراز صورة المنظمة؛
- استحداث أدوات جديدة للمعلومات والاتصالات من أجل ضمان تواصل أفضل بين المقر والمكاتب الميدانية؛
- تحسين النوعية والتكامل في إدارة العمليات الميدانية في جميع مكونات أمانة اليونسكو، بما في ذلك معاهد الفئة ١، والبرامج الدولية الحكومية والاتفاقيات، وذلك بالحد من التداخل وبالاعتماد على أوجه التآزر.

٤ - تعزيز مشاركة اليونسكو في منظومة الأمم المتحدة

١٠٤- إن اليونسكو لا يمكن أن تعمل لوحدها، وإنما يجب أن تعمل بنشاط في إطار منظومة الأمم المتحدة على الصعيد العالمي والإقليمي والوطني، كي يكون عملها مجدياً إلى أقصى حد ممكن من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، مثل الأهداف الإنمائية للألفية والأهداف الإنمائية لفترة ما بعد عام ٢٠١٥، ومتماشياً مع الأولويات والاحتياجات الإقليمية والوطنية. وسوف ترمي اليونسكو إلى استحداث أشكال للتآزر وتجميع القوى وتحقيق الاتساق مع جهود منظومة الأمم المتحدة بوجه عام، وستسعى إلى ضمان الاعتراف بأدوارها القيادية في مجالات اختصاصها وممارسة هذه الأدوار بفعالية. وسوف تؤدي الأنشطة المشتركة والمنسقة إلى تعزيز قدرة منظومة الأمم المتحدة على أن تفي بالغرض المنشود، في الاستجابة للتطلعات التي أعربت عنها الدول الأعضاء في الاستعراض الشامل لسياسة الأنشطة التنفيذية الذي يجرى كل

أربع سنوات والخاص بعام ٢٠١٢، وفي إطار المهام الأخرى، وإلى التصدي للتحديات المعقدة لعصرنا ومعالجتها بصورة فعالة، بالاستناد إلى قيم ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة والميثاق التأسيسي لليونسكو والشرعية الفريدة التي تتسم بها منظومة الأمم المتحدة. وستقوم اليونسكو خلال الفترة ٢٠١٤-٢٠٢١، بما يلي:

- ضمان الاضطلاع بقيادة فعالة وبدور تنسيقي في المجالات الأساسية ذات الأولوية في المنظمة، داخل منظومة الأمم المتحدة وهيئاتها الدولية الحكومية، والمساهمة في المبادرات ذات الصلة للأمين العام للأمم المتحدة، أو تولّي أدوار القيادة التي تسندها الجمعية العامة للأمم المتحدة إلى اليونسكو؛
- إقامة شراكات ملموسة وبذل جهود تعاونية مع سائر وكالات الأمم المتحدة بشأن المسائل ذات الاهتمام المشترك على الصعيد العالمي والإقليمي والوطني؛
- العمل المنهجي مع سائر منظمات الأمم المتحدة في إطار الجهود المبذولة على نطاق المنظومة من أجل تعزيز عناصر القوة في مجمل منظومة الأمم المتحدة وتعزيز قدرتها على الأداء، إلى أقصى حد ممكن، وإتاحة المجموعة الكاملة لخبراتها للدول الأعضاء بطريقة منسقة. ويشمل ذلك ضمان المزيد من الاتساق في عمل اليونسكو مع الأعمال التي يُضطلع بها على مستوى منظومة الأمم المتحدة، وإقامة أوجه للتآزر بفضل التعاون القائم على توزيع واضح للمهام، والتعاون المباشر مع سائر منظمات الأمم المتحدة في المجالات الأساسية، والمساهمة في تنفيذ الأولويات الإنمائية للدول الأعضاء ضمن نطاق أطر الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية على الصعيد القطري، والاسترشاد عند الإمكان بمبادئ «توحيد الأداء»؛
- ضمان تقديم مساهمات فعالة في أطر الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية وغيرها من العمليات التي تضطلع بها الأمم المتحدة على الصعيد القطري، بالاستناد في ذلك إلى مشاركة اليونسكو بصورة قوية في التنسيق العالمي لجهود الإصلاح وللأنشطة التنفيذية ورسم السياسات، ضمن إطار مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية على الصعيد العالمي وداخل الأفرقة الإقليمية وكعضو في الأفرقة القطرية التابعة لهذه المجموعة، وذلك بالاسترشاد قدر الإمكان بالمنجزات والتجارب التي تمت في إطار «توحيد الأداء» بناء على طلب الدول الأعضاء، و«إجراءات التشغيل الموحدة»؛
- زيادة خبرات الموظفين من خلال تناوبهم داخل منظومة الأمم المتحدة، والإسهام في نظام الأمم المتحدة العام للمنسقين المقيمين.

٥ - تنفيذ استراتيجية شاملة بشأن الشراكات

١٠٥- ستتّبع اليونسكو نهجاً استراتيجياً استباقياً في العمل مع سائر الشركاء من القطاعين العام والخاص، ومع الشبكات والجهات المناصرة، مسترشدة باستراتيجية المنظمة الخاصة بالشراكات، التي وافق عليها المجلس التنفيذي في عام ٢٠١٣. وقد أصبح التشارك مع مجموعة كبيرة من الكيانات التي تقدم أشكالاً متنوعة من الخبرة والمشورة والدعم سمة من السمات المميزة لليونسكو في العديد من مجالات العمل. وسوف تستكشف اليونسكو أيضاً، وبدعم من الحكومات، إمكانيات التعاون مع البلديات وسلطات المحافظات. وسيجري خلال الفترة المتوسطة الأجل المقبلة تكثيف بذل الجهود لتعبئة عدد أكبر من الشركاء. وإن السياسة الشاملة المعتمدة (مع استراتيجياتها الفردية الخاصة بطائفة متنوعة من الشركاء) تزود اليونسكو بإطار للعمل مع الشركاء بطريقة أكثر تشاركاً وتعاوناً. وسيتواصل تطوير هذه السياسة من خلال إشراك جهات وهيئات أخرى متعددة الأطراف من أهم الجهات المعنية والشريكة التي تضطلع بدور بالغ الأهمية في التصدي للتحديات العالمية وتحسين الحوكمة الرشيدة، ومن هذه الجهات الاتحاد الأوروبي وبنوك التنمية. واعترافاً بأهمية نهج العمل المتعدد الأطراف وفعالية المعونة والطلب المتزايد على التعاون الدولي في مجالات اختصاص اليونسكو، ستشجع المنظمة قيام التحالفات والشراكات وأشكال التعاون على الصعيد الدولي والإقليمي والوطني مع عدد كبير من الشركاء مما سيساعدها أيضاً في زيادة إبراز صورة المنظمة للعيان وتعزيز تأثيرها بوجه عام.

١٠٦- وإن المنظمات غير الحكومية، بوصفها مرتكزات قوية للعمل مع المجتمع المدني، تمثل اليوم أكثر من أي وقت مضى شركاء بالغي الأهمية بالنسبة إلى منظمة دولية حكومية كاليونسكو تحتاج إلى العمل على الصعيد الدولي مع الاهتمام في الوقت ذاته بالربط بين المستوى العالمي والمستوى المحلي. فستنشر اليونسكو ثقافة حقيقية للشراكة مع المنظمات غير الحكومية وستجدد شبكات المنظمات غير الحكومية وتحييها بوصفها جهات شريكة رسمية. وسيجري العمل على إقامة شراكات جديدة فعالة وبارزة للعيان وموجَّهة نحو العمل، مع إيلاء اهتمام خاص للمنظمات المنتمية إلى مناطق غير ممثلة بالقدر الكافي، مثل أفريقيا، وللمنظمات غير الحكومية المعنية بالشباب.

٦ - التعاون مع اللجان الوطنية لليونسكو

١٠٧- تعد اللجان الوطنية لليونسكو، بوصفها كيانات وطنية تنشئها حكومات الدول الأعضاء وفقاً للميثاق التأسيسي لليونسكو (المادة السابعة) ولميثاق اللجان الوطنية لليونسكو، هيئات هامة للاتصال والمشورة وتوفير المعلومات وتنفيذ البرنامج. فهي تسهم، بحكم علاقتها الطبيعية بالوكالات الحكومية واتصالها المباشر بأوساط المثقفين وبشبكات المجتمع المدني، في تحقيق أهداف اليونسكو وتنفيذ برامجها وإقامة الشراكات وضمان إبراز الأنشطة على الصعيد الوطني ودون الإقليمي والإقليمي. وسيجري تعزيز دورها الحاسم وقيمتها الفريدة خلال فترة الاستراتيجية المتوسطة الأجل.

٧ - تعبئة الموارد الخارجة عن الميزانية

١٠٨- ترتبط جدوى المنظمة وفعاليتها ، ولاسيما في الميدان، ارتباطاً وثيقاً بمستوى التمويل الخارج عن الميزانية، وخصوصاً في الفترات الخاضعة لضغوط مالية. وسوف يجري تكثيف الاستراتيجيات القائمة بشأن تعبئة الموارد فيما يخص الدول الأعضاء والمصادر المتعددة الأطراف والشركاء المنتمين إلى القطاع الخاص، وهي استراتيجيات مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بأولويات اليونسكو وقدراتها على التنفيذ، كما سيجري تعزيز الشراكات التي تجمع بين القطاعين العام والخاص. وتعد الاستراتيجية البالغة التركيز لتعبئة الأموال، التي اعتمدها المؤتمر العام في دورته السابعة والثلاثين، والخطة المحددة الهدف لجمع التبرعات لصالح أفريقيا، مثالين في هذا الصدد. ولضمان استدامة الجهود في ظل الظروف أو السياقات الخاصة بكل بلد، من الجوهري أن تكون جميع الأموال الخارجة عن الميزانية مكملة لأولويات البرنامج العادي وأن تسهم في تحقيق النتائج المنشودة. وسوف تطبّق اليونسكو سياسة متسقة بشأن استرداد التكاليف على جميع المساهمات الخارجة عن الميزانية، تتماشى إلى أقصى حد ممكن مع النهوج المتفق عليها في منظومة الأمم المتحدة.

٨ - تطبيق إدارة فعالة للموارد البشرية

١٠٩- إن أهم موارد اليونسكو يكمن فيما تملكه من موظفين متحمسين ومتفانين تتوافر فيهم أعلى صفات الكفاءة والنزاهة، ويمثلون توزيعاً جغرافياً منصفاً وتوازناً بين الجنسين، ويملكون القدرة على تحقيق رسالة المنظمة وأهدافها الاستراتيجية من خلال الالتزام بنهج الإدارة القائمة على تحقيق النتائج. وقد أدى عدم توافر ما يكفي من الموظفين في المكاتب الميدانية لليونسكو إلى أن تواجه هذه المكاتب تحدياً كبيراً في ضمان التنفيذ الفعال للبرنامج والمحافظة على الجدوى تجاه حكومات الدول الأعضاء والشركاء من مختلف هيئات الأمم المتحدة. وسيجري تحديث استراتيجية إدارة الموارد البشرية وخطة العمل الخاصة بالفترة ٢٠١١-٢٠١٦ في مرحلة مبكرة من فترة الاستراتيجية المتوسطة الأجل.

١١٠- وقد أدت الأوضاع المالية العالمية الصعبة إلى لفت الانتباه بقدر أكبر إلى ضرورة أن تضطلع اليونسكو بتحديث قدراتها البشرية، مع ضمان المزيد من المرونة، ولاسيما بالنظر إلى التحدي الجديد المتمثل في الحاجة إلى تعبئة كمية كبيرة من الموارد الخارجة عن الميزانية. وسيتعين على إدارة الموارد البشرية أن تواصل تكييف آلياتها ونظمها وقواعدها من خلال التوجه نحو نهج أكثر مرونة، مع مراعاة احتياجاتها من حيث تنفيذ البرنامج ومراعاة التقلبات الممكنة في مبالغ الأموال التي تتم تعبئتها عن طريق مساهمات الجهات المانحة المتعددة الأطراف والثنائية. وستجري في الوقت ذاته وفي سياق معالجة هذا التحدي، مراعاة ضرورة توافر التكامل والاتساق في السياسات المشتركة مع إطار عمل الأمم المتحدة والقيم الخاصة بالخدمة المدنية الدولية.

١١١- وثمة تحد آخر يتمثل في ضمان حفاظ الموظفين على أعلى مستويات المهارة والكفاءة من أجل دعم قدرة اليونسكو على تنفيذ البرامج وتعزيز كفاءتها التنافسية في بيئة متعددة الأطراف. فإن نجاح اليونسكو في تحقيق رسالتها يتطلب أن تتوافر لديها قوة عاملة تتسم بالمهارة والحماس والتفاني. وسوف تسعى المنظمة إلى الاحتفاظ بأفضل الخبراء والمهنيين واجتذاب أمثالهم ومساندتهم في عمليتي التعلم والتطور، وإلى نشر الموظفين وتدبير شؤونهم بأكثر الوسائل فعالية من حيث التكاليف بغية الإسهام في تحقيق الأهداف الاستراتيجية للمنظمة.

٩ - إدارة المعارف، وتكنولوجيات الاتصال

١١٢- تمثل التكنولوجيات حجر الأساس في أي منظمة حديثة. وبالنظر إلى أن مجالات اختصاص اليونسكو غنية بالمعارف والمعلومات على وجه الخصوص، فإن إدارة المعارف وتكنولوجيات المعلومات والاتصالات تتسم بأهمية بالغة بالنسبة إلى المنظمة. ولذا لا بد لليونسكو من أن تتزود بأدوات ابتكارية وبأفضل الممارسات في هذا المجال كي يمكنها بلوغ أقصى ما يمكن من الكفاءة والفعالية، وتوسيع نطاق أنشطتها الترويجية، وتعزيز تأثير برامجها وإبراز هذه البرامج للعيان، والاضطلاع بدورها كاملاً كشريك موثوق به في إطار الأنشطة المنسقة للأمم المتحدة. وفي الفترة ٢٠١٤-٢٠٢١، ستنهض اليونسكو بمستويات كفاءتها وفعاليتها من خلال استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات استخداماً كاملاً، وتنفيذ إدارة المعارف بفعالية، وتشجيع ثقافة تشاطر المعارف، مما يتيح لليونسكو التحول إلى منظمة قائمة حقاً على التعلم. وسيجري تحقيق ذلك من خلال ما يلي:

- تحقيق التكامل في تطبيقات دعم البرنامج وفي بنى البيانات؛
- توفير بنية أساسية وحيدة وسلسة للمعلومات تربط المقر بالوحدات الميدانية، وبلوغ الحد الأمثل في تكامل النظم الأساسية داخل المنظمة، واستكمال ذلك بتنظيم متكامل لمسارات أداء العمل يمكن للمستخدمين الدخول إليه عبر منفذ واحد؛
- دمج إدارة المعارف في تنفيذ البرنامج باستخدام مجموعة متنوعة من الأدوات والتقنيات التشاركية، مع تيسير تبادل المعارف والخبرات المتاحة؛
- تحسين وظيفة إدارة المعارف وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات داخل اليونسكو من خلال زيادة مشاركة جماعة المستخدمين، وتحسين توفير خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والأداء في هذا المجال، وتحسين الأمن والهيكل التنظيمي والمعايير في هذا المضمار، مع تحسين مجموعات المشروعات وإجراءات تسيير الأعمال؛
- تخفيف المخاطر التي تتعرض لها استمرارية الأعمال المتعلقة بالبنى الأساسية والشؤون اللوجستية والتي تنجم عن تفاقم نقص الميزانية اللازمة لإدارة المرافق وترتيبات السلامة والأمن، وعن تقليص أعداد الموظفين واستمرار تبديد الموارد.

١٠- إبراز الصورة وإعلام الجمهور

١١٣- يشكل إعلام الجمهور أداة لتعريف جمهور أوسع برسالة اليونسكو وبأهدافها ولتعبئة الشركاء من أجل تحقيقها. ويمثل هؤلاء الشركاء من القطاعين العام والخاص، بدورهم، قنوات حيوية لإبراز صورة اليونسكو والدعاية لنشاطها لدى الجمهور العام.

١١٤- فيجب أن تكون لدى المنظمة أدوات فعالة لإنتاج المعلومات ونشرها. وسواء كان الأمر يتعلق بالمنشورات أو بالمواد الموجهة إلى وسائل الإعلام (الصحافة المطبوعة ووسائل الإعلام المسموعة والمرئية)، أو بموقع المنظمة المتكامل على الإنترنت أو بتنظيم الأحداث، فإن هذه المنتجات يجب أن تتسم بمستوى رفيع من حيث مراعاة المعايير المهنية وجودة المضمون. وإذ أصبحت بوابة اليونسكو على الإنترنت تتضمن وتطور أشكالاً أخرى من المواد الإعلامية التي تتسم بطابع أكثر عمومية (من مطبوعات ومنتجات الفيديو وغير ذلك)، فإنها باتت تتحول إلى أداة عمل متعددة الوسائط وإلى منبر يمكن في إطاره تنظيم المعارف التي تنتجها المنظمة وإتاحة هذه المعارف للجمهور. وتوفر البوابة أيضاً قاعدة لعمل اليونسكو الذي يتزايد أهمية في مجال التواصل الاجتماعي والذي ينبغي المضي قدماً في تعزيزه.

١١٥- وسيجري أيضاً تعزيز التعدد اللغوي في المنتجات الإعلامية (البيانات الصحفية، والمواد التي تنشر على شبكة الويب، والمنشورات، والمنتجات السمعية البصرية)، وسينفذ ذلك جزئياً بالتعاون مع المكاتب الميدانية. كما سيجري توسيع نطاق التعبئة والترويج على نحو متزايد بحيث يتم الوصول إلى «أسرة اليونسكو» بنطاقها الأوسع الذي يشمل اللجان الوطنية والمعاهد والمراكز التي تعمل تحت رعاية اليونسكو. وسوف تدعم برامج الإعلام والترويج كذلك عمل اليونسكو في جميع البلدان المشاركة في عمليات الأمم المتحدة للبرمجة القطرية المشتركة.

١١٦- وستضع اليونسكو في هذا الصدد استراتيجية اتصال شاملة تصمم من أجل إبراز صورة المنظمة لدى مختلف الجهات المعنية، وتعزيز الشراكات الاستراتيجية ودعم تعبئة الموارد.

١١- التوجه نحو الممارسات الذكية والخضراء

١١٧- ستعزز اليونسكو ثقافة الانتقال من استخدام الورق إلى استخدام الوسائل الإلكترونية. ولتعزيز هذا الهدف وإتاحة الموارد اللازمة له، سنضطلع بما يلي:

- ستجهز جميع قاعات الاجتماعات والمؤتمرات بمعدات تكنولوجيا المعلومات اللازمة لإتاحة عقد الاجتماعات التي يستخدم فيها الورق استخداماً ذكياً؛
- سيجري تطوير بوابات الاتصالات الموحدة بحيث يتم الوصول إلى البيانات انطلاقاً من نظم إدارة المعارف والمعلومات؛
- سيجري تعديل أساليب الإنتاج بحيث يتم تقليص حجم المطبوعات داخل المنظمة إلى الحد الأدنى الحرج وتقديم الدعم في المقابل للتوجه في المقام الأول نحو الاتصالات الإلكترونية والتوزيع الإلكتروني؛
- ستجري إدارة المخزون الموقعية بطريقة مركزية واحتوائية، تدار فيها جميع خدمات التوزيع التابعة للأمانة بطريقة مركزية.

طُبعت هذه الوثيقة على ورق معاد تصنيعه